

يعني عن النية وقد ذكرنا من هذا المستند في ذكر الاربعة من في متفرقات الكتبية الثالثة وفيه في باب النية من كتاب الطهارة
 وتفصيل الصانع واجب في النية هو الجود انه اذا نجز الاثر جاز وبغني الحكم الامام صدر الدين وفي الفتية الفتاوى
 في باب يغني عن القيام والركوع من كتاب الصلوة عزرا الى شرح بكر خوله زاده وحكا عبد الجبار ثم الطائفة في الركوع
 والسجود واجبة عند المجتهد على اختيار الكوفي حتى لو تركها ساجدا يذوق السجود وعلى اختيار الجرجاني سنة ضي ابو
 تركها لا يذوق السجود وجعلوا على ان الاعتدال في القومة بين الركوع والسجود وبين السجود من قدر تسبيحة واحدة قال
 وقد شدوا الفقه في الشرح في تعديل جميع الدكان تشديدا يبينها فقال في الكمال كل من وجب عند المجتهد تركها
 وعند أبي يوسف والشافعي في فرضية فيكث في الركوع والسجود من القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو من هذا هو الواجب عند
 المجتهد ومحمد بن حتى لو تركها او شيا منها ساجدا يذوق السجود ولو تركها عامدا اكبره الشدة الكرامة وعند أبي جعفر ان في
 صلوة فاسد في رابعت في الفتاوى الظهيرية في الفصل الثالث من كتاب الصلوة ثم الطائفة في الركوع والسجود
 ليست من الفروض عند المجتهد ومحمد بن وعند المشهور في رابع من الفروض والطائفة الاعتدال في الركوع والسجود
 والاعتدال بعد رفع الركوع منها ثم الطائفة او لم تكن من الفروض عند ما تكون واجبة ام سنة اجمعوا على ان الاعتدال
 في قومة الركوع والسجود ليس واجبا عند ما اما الاعتدال في الركوع والسجود وكل من هو سهل نفسه فواجب سنة ذكر الشيخ
 الكوفي انه واجب في قولها وذكر الجرجاني انه سنة لكنه الفضيلة والكمال عند ما يكون واجبا خارج انه باثر تركه الركوع
 ومن أبي يوسف انه قال سالت ابا جعفر عن الرجل لم يقم صلوة في الركوع قال الماشي خير من لا يمشي قال القاضي الامام
 صدر الاسلام ابو العباس محمد بن احمد ان من ترك الاعتدال في الركوع والسجود بزمه الاعادة واذا اراد ان يكون الفرض الثاني
 وذكر الاول الى هنا من الظهيرية وفي ما بينه الصلوة في الدعاء ويقوم متوابعه رفع راسه ماسوا الاطمينان ويكبر
 الجوارح في الركوع حتى يطمئن منها وما سواه تكبير الركوع وتفرج الاصابع والتسبيح والتكبير والسمع والقيام متوابعان
 وهو اولى الاطمينان في الركوع الذي هو تعديل الاركان وجب لانه شرع فكيف الركوع ففقدوا الجوارح لقومة بعد رفع
 الركوع من الركوع وبين السجود فان الاطمينان فيها سنة لانه شرطت الفرق بين الركوعين في حال ان كل الفرض واجبة

ومن شيخ الاسلام القاضي علي المروزي عن ابي عبد الله يوسي عن ابي الفضل الاستروشي عن ابي بكر محمد بن الفضل السبكي
 عن ابي عبد الله عن ابيه ابي الفضل الكبير عن محمد بن عبيد الله قال القاضي الامام برهان الاسلام الزنوزي في تعليم المتعلم في
 فصل اختيار الاستاذ كان الامام القاضي محمد بن الاسماندي كان رئيس الامانة بهرود كان سلطانا بختيار غانية
 الاحرام وكان يقول انما وجدت هذا المنصب في الاستاذ فاني كنت اضم استاذي القاضي الامام ابا عبد الله
 واطبخ طعامه ولا اكل منه كذا وجدت في نسخة كتابنا في تعليم المتعلم القاضي علاء الدين المروزي صاحب القاضي الامام ابي
 الدبوسي فان ابا زيد الدبوسي سنة ثمان وثلاثين واربعمائة وهو القضاة الاسماندي هذا انما تبيين في مجلس
 ومات سنة ثمان وثلاثين واربعمائة دارساند قرية بين قري مر علي فرحين وله منظر الادلة للدبوسي كما في الجواهر
 نفقه عليه الشيخ الامام ركن الدين ابو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن محمد الكرماني والقاضي الدين ابو عبد الله محمد بن
 عبد الله الصافي وعلي بن موجود بن الحسين الكاشاني في فضل الثامن العشرين من فصول مجد الدين مفتي محمد بن
 محمود بن الحسين الاستروشي رأيت في فوائد والدي استغنى الشيخ الامام ابو الفضل الكرخي في شرح فمين باع دارهم
 استاجرو منه قبل تسليم اليمين اصاب يصح بنا على ما ذكر في الايضاح في باب بيع مبيع قبل قبض ان كل ما
 لا يجوز بيعه قبل قبض لا يجوز اجارته وبيع العقار يجوز قبل قبض فكذا اجارته قال فاجاب القاضي الامام محمد بن
 الاسماندي رحمه الله لا يجوز لان المبيع في الابارة هو المفقود وهو في حكم المنقول والشيخ الامام ابو الفضل رحمه الله
 اشكال لانه اذا اجر المستاجر قبل القبض يجوز ولو كان كذا قال لا يجوز في جواهر الفقاهة والابا السبكي في كتاب
 البيع قال القاضي الامام محمد بن القضاة الاسماندي لم يشك من انسان مبيعة او مبيعة فادعى احداهما الاكره الاخر
 الطواعية وقام كل واحد بالبينة على دعواه فبينة الطواعية لا تفي لانها اكثر اثباتا لانها تثبت الرضا وبينة الاكره لا تثبت
 الرضا وذكر الصدوق في حاشية حاشية الامام بن البخاري بوجه اخر اذا اختلف المتعاقدان في الطوع والكره قبل افاضة
 كذا نقول القول لمن يكره لانه يكره استهلالا مستهلا بالجميع اصغير كذا في القاضي المنسب الى سبكي
 ووجدت بخطه هذا ان القول القول لمن يكره الصحة وكذا في فتاوى المنسوبة اليه فاني قال انما ابيته فينه الطوع

اولى قلت هذا موافق لما حكينا عن القاضي فخر الدين الارسلاني ثم قال استدل الاستدلال بجمع وكذا قال بعض
 مشائخنا وقال القاضي الاشجيا البينة بينة الاكراه والآن نقول هكذا وبغني الى هنا في جواب الفتاوى ورايت
 كتاب جميع احكام الصغار محمد الامين لمفني محمد الاسترغيني انه قال ذكر في الذخيرة سئل خمس الامية الاورد جندى عن
 هذا الخ لا يرد جهنم فوجهها القاضي غير الاصح الا اذا كان الاصح غائبا وفي الحاوى صغيرة نذهبها القاضي وطاهر بن
 حاضرا لا يصح نقول على اليد عليه وسلم السلطان لموسى لا وله ورايت في فوائد الدي الى ان اذن القاضي للصبي المعنوه
 يجوز وان جبر الاب وذكر في باب المحرم الاكل وهل يكال القاضي تزويج الصغير والصغيرة بدو رضا الاب حكى القاضي في قوله
 الارسلاني انه كان يقول ينبغي ان يكال قياسا على هذه المسئلة وولاية القاضي قضاءى ولاية الاب وشيخ الامام
 وبفضل الكرامى يقول ليس له ذلك فانه ذكر في الاكل مثبت الجنابة عند البلوغ الا في الاب الجدة وان ثبت الجنابة
 تزويج القاضي فلا يكون مضاهيا ورايت في المجلس الثاني من بعض الناس مع من كنا نقضي في الخلاصة قال افتخار المدة
 طاهر بن احمد البخارى صاحب الخلاصة وهل يمنع المحرم من الاختلاف فيمنع فيه والاصح انه لا يمنع ولو خاف ان يفر
 من السجن يجوز له ان يمتنع من القاضى الامام فخر الدين الارسلاني قاضى القضاة بخراسان المحموس ان
 حبس في السجن منعنا بطين الباب ويترك ثقب يعطى له الخبز والماء الى هنا من الخلاصة وسجى ذكر هذه المسئلة في
 الكيفية الى موسى عشرين في ذكر مجلة الشريعة الى سليمان الكرمي الشيخ الامام العلامة ابو القاسم محمد بن محمد بن احمد السمناني
 كان اماما فاضلا ثقة على قاضى القضاة الى عبد الله محمد بن علي بن محمد الدامغانى الكبير وقرا الاصول والكلام على الكلى
 محمد بن احمد بن الوليد وابو عبد الله الدامغانى اخذ من ابى عبد الله الحسين بن الصيرى عن ابى بكر محمد الخوارزمى عن ابى بكر
 الجصاص الرازمى عن ابي حنيفة روى انه قال يفتى في الفقه والشروط والنواحي وله كتاب في القضاة سماه روضة القضاة
 وطريق النجاة وهو تصنيف لطيف جامع لفوائد المختصين غيره وزيله بياض شمل على ذكر من تولى القضاة وفضيلة الحكم
 العلماء وقضاة الخلافة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زمان شيخنا واهل القضاة الى عبد الله الدامغانى في خلافة
 المقدسى بامر الله وخرج من تصنيف روضة القضاة في زمان اسناده سنة ثمان وسبعين واربعمائة وقد سبق ذكره

في ذكر استناد الامام في الكتيبة الثامنة وقد شرفت بذلك الكتاب في فقه القضاة وطلعت فيه وتفتت به
 بحمد الله تعالى والآن في علي اتفق الى بالمشروعة الشرعية من تركات المولى الفاضل صدر الافاضل علي بن احمد بن محمد بن
 بابن الخاني وعلى ظهر هذا الكتاب خطوطا زبرتها انا في المشروعة رغبة منها ما صورته تاليف الشيخ الامام القضاة ومحققين
 زين الدين تقين ابى القاسم علي بن محمد بن احمد السنجي الحنفى ولقبه عين القضاة قرا على قاضي القضاة ابى عبد الله المعتمد
 ويقل عنه في هذا الكتاب اشياء في مواضع ومن مشائخه ابو علي محمد بن احمد بن الوليد توفى المصنف ابو القاسم علي بن
 رجب سنة تسع وتسعين اربع مائة كذا رابته في حاشية نسخة في من الجواهر مشقولة عن الطبقات الحنفية للامام محمد بن عبد الله بن
 قال اصحابنا واذ اولى رجل على القاضي المعزول بانه قتل ابنه وهو قاض وعنده مال وارضة او في ابن او شيئا ذكره
 في العقود والطلاق والعناق والملك فعلت بي ذلك ظمنا ونقديا فقال القاضي قامت عليك البيعة فمقت بها فعلت
 واقرت بذلك لمن حكمت له بحكمت فاقول قول القاضي المعزول ولا يسر عليه في ذلك كما انما كان ذلك والقيل
 بيعة فيقيمها على القاضي ولو قال الطالب للمعزول ما اقرتني عندك ولا قامت عليه بيعة انه فعل ما يجب بالقوة
 وحضر الرسل الذي ذكر المعزول انه لا بالقوة ونحن وكذا القاضي في ذلك قال لم يقرب عندك ولا قامت بيعة
 بذلك فاقول قول المعزول في ذلك ولا سبيل عليه اذا كان الذي يقربه فعل ذلك وهو قاض ولكل من الحقوق
 اذا كانت سنة ممكنة ليست بقائمة وان كانت دارا او مقار فقال المسمى اخبر هذا القاضي من يدعوا وفعلى هذا
 ظمنا فقال القاضي حكمت عليك بيعة او اقرت فلا شيء على القاضي من ذلك قال المشرح المصنف في شرح اوب
 قضاء المضاف اما الاضمان على القاضي فهو من احد جهات القاضي اضاف فعلى الى معنينا في ذلك الحال ومجوز
 الاضمان فيكون هذا الحكم الاضمان اصلا فيكون القول قوله كالمسمى اذا قال طلقتم امرأتى او طلقتم بيعة في محارة
 يقبل قوله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في اوثان ان القاضي امين ومن ضرورة كونه امينا ان يكون قوله
 واما لا يسر عليه فلا انها اتفاقا انه فعل وهو قاض فصار ثابت باتفاقها كالثابت معاينا ولو عاينا انه فعل هو
 قاض وادعى انه فعل بمن كان القول قوله ولا يسر عليه فذلك اذا ثبت باتفاقها قال ما اقرتني عندك شيء

او قال يا مفسر عليه بيته عندك ولا دفعت الى تشبها ولا اخذت من هذا شيئا فالقول قول القاضي وهو ضامن عليه
لما قلنا من يدين الوجهين وهذا كله اذا كان ذلك الشيء مستهلكا فان كان قلنا في المقضي له فقال المفسر
ان القاضي المعزول اخذ هذا مني بغير حق ودفعه الى هذا الآخر قال القاضي المعزول بل اخذت ذلك بيته فان
على ذلك او باقرارك لا ضمان على القاضي المعزول بكل حال لما قلنا من الوجهين ومن يتبرع من المقضي له
فهو على وجهين اما ان يصون المقضي له القاضي المعزول بايقول او يكذب ويقول المال لم اخذ من هذا ولا
حكم لي به هذا القاضي على هذا الرأى ففى الوجه الاول يتبرع من يده ويدفع الى المقضي عليه حتى يقيم المقضي له بيته
تسند ان القاضي المعزول كان حكمه بذلك وقول القاضي المعزول في الحال مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا
في الزام الحكم من الغير في الوجه الثاني القول قول صاحب المال لان المال في يده واليد ليس الملك انتهى كلام القضاة
الفقيهين ابراهيم بن محمد بن الحسن الكجوري والها وروى عن ابن الهيثم في فتح القضاة المشاة من فوقها
وبعد الف ثم نون ويا نسبة الى هستان مدينة عند نهران بناء على ابن الهيثم بن علي بن ابراهيم بن محمد بن
وثنين واربعة وثلاثة في سنة الامام علي بن الحسن الصلوة واخذ الفقه من القضاة الامام الحسين بن ابي بصير عن ابي بكر
محمد الخوارزمي عن ابي بكر الجصاص الرازي عن ابي الحسن الكرخي عن ابي سعيد البردعي عن موسى بن الرازي عن محمد
عن ابي جعفر ح وثقه عليه صاحب الطبقات الخفيفة والشافعية عبد الملك بن ابراهيم الهيثمي ذكره في طبقاته وقال
كان الفقيه الاستاذ ابراهيم بن محمد بن الحسن الكجوري صاحب الصلوة تفقه في سنة وقرأ على ابي الفراض
الحسن وذهب معين عبد الملك منه تفسير ابي العباس السني قاضي الرازي وشرقة عشر مجلد الكبار اخبارا عما
تركة الى يوسف القزويني وولى الدهستان في قضاء الرازي فاستنشد في خمسمائة روى عنه كان يحفظ طريقة
الى زيد الدوبوسي على وجهين او يحكم في مناظرة الشيخ الامام ابن الامام الرازي الفقيه ابو الحسن ابراهيم بن محمد بن احمد
بن الحسن بن شيبان بن الحكم الامام الكجوري المعروف بالشافعية ابو جده وجد ابيه وجد جد ابيه من افاضل اصحابنا
الخفيفة وابنه حماد ايضا قدوة زمانه علما وفصلا بالان شاء الله تعالى في الكتيبة العاشرة قال في الجواهر المصنفة ابراهيم

والمتقول وكان ابو السيد امام ابو الوضاح محمد وجع السيد الامام محمد بن شجاع من كبار الفقهاء الخفية عندي ^{بالعلم}
 ونشأ في حجر الفضل حمل على الكشاف الائمة كفل به ابوہ و در باہ و علم الادب صباه ثم تقف عليه واجتهدوا شغل ثم
 بلغ رتبة الفضل وبيع في علوم وكل وحفظ مسبوطين السيد امام بن شجاع محمد بن احمد بن حمزة عنده يدي ابو الوضاح
 محمد بن محمد قد سبق ذكره في متفرقات الكتب السابعة حتى صار استاذ المجامع ومقدم الطائفة واليعتبر في الدنيا
 ومن تفقهوا عليه الامام العالم الفقيه قاضي بلاد الروم عبد المجيد بن سعيد بن محمد شيخ الاسلام علاء الدين ابى حامد محمد بن
 عبد المجيد السمرقندي الاشعري وكان فاضلاً متبحراً صالحاً عالماً بالذهب الخلاف متديناً حسن الطريقة كبريئ الشأن ^{بالفضل}
 والعشرين من فضل محمد الاسترشدي عزوا الى الذخيرة لقالت طلقني طلقني فقال طلقك ثلثا وثلاث
 مر اطلاق كن مر اطلاق كن فقال كروم كروم كروم تطلق ثلثا وهو الصحيح وذكره ايمان بما مشق القضاة وانما تطلق ثلثا وكذا
 اجاب السيد الامام الاشرف عن شيخ الامام عمر بن ابى بكر الفرار انه يقع واحق لانه اجاب عن السؤال الاخر وكذا ذكر في الفصول
 السابعة في الفصل الثاني والعشرين في ملحق الشيخ الامام محمد بن ابى بكر الواعظ الحنفي المعروف بالفقيه امام زاده
 كان في الاول من قرية من قرى سمرقند يقال لها جرج بالميم الفارسي والراونيين المجنة وقد يقال لها شرع وكان ثانيا
 فاضلاً اديباً كاملاً وكان يعني اهل بخارا وكان صاحب البيان فصيح اللسان واسع النفي كامل التوريع منيع الغيب
 والما شريح الفضائل والمناجزة وفق المناظر الدارس نية الحافل والمجالس جمع بين الشريعة والحقيقة وشرح بين
 الشروح اصول الطريقة وكان يقطر الناس ويتكلم من كلام الصوفية وكان حافظ الطريقة الرضوية في مذهب الحقيقة اخذ علم
 عن محمد الائمة السجستاني محمد بن عبد الله بن قائل واخذ ايضا عن ابى الفضل شمس الائمة بكر بن محمد الزركنجي عن شمس الائمة
 الحلواني عن شيخ الامام ابى علي السفي عن ابى بكر محمد بن الفضل عن عبد الله بن محمد السبزوئي عن ابى عبد الله بن ابى الحسن
 عن ابيه ابى جعفر الكبير عن محمد بن محمد بن جعفر عن اخيه الطريقة الخلاف عن شيخ الامام منشئ النظر رضي العبد الشيب بوز
 والتقديس انما اراد برأيه نقل المستميز انه في التصوف قدم راسخ وفي الطريقة كعبت مع قدوس الى قدوة
 الشيخ المرشد الكامل الخواجه يوسف الهروي نور الله مرقه وفي اعلى غرف الجنان ارفع واخذ عنه علم التصوف والتقنية

برهان الاسلام الزرغوني صاحب كتاب تفسير المنعم وجمال الدين عبيد الله بن ابراهيم المجلوبي شمس الدين محمد بن عبد السلام
 المذكور راجع في فضل وقت التحصيل من كتاب تفسير المنعم وشي من الانبياء في العلم احوالها صلاية في تبيين اوقاف
 فالحسن بجزى باحسانه ولسي سكتة مساوية انشدني الامام الزيد العارف كمن الاسلام محمد بن ابي بكر المودودي
 بامام زاده مفتي جرح قال انشدني سلطان الطريقة الخواجه يوسف البهجة قدس سره جرح المودودي المودودي على سواد
 سكتة مافيه وما هو عليه قيل من عاراد ان يزعم انفسه عدو فليكره وانشد شعره اثبت ان تلقى عدوكم في الغار
 وتقتله غدا وتقرقه بها فلام على وانشد من العلم انه من زوايا حاسدة قلا وانكر ان يخطب في خيف شرع كبر الفؤاد
 بمخرج من افراد سماه شرعة الاسلام وهو كتاب في فضل صاحب في النوادي شعر كتاب سر الخيفة جامع في شرح
 لاسن الطائفة رافع له الروضة الزهراني في رد لفظه بكون هذا على التفسير مناسيع لباس حرد كالنظام وقتنا غنيا
 من العلم الادبي صالح فينا طابى تحقيق هذا المكم فجدوا الى نيل المرام وساروا وفي فصل اول الصلوة العاشرة في الشرعة
 معاخرة الخلق بالصح والشفقة سنة وفي فصل ثلث نوازل القرب ومحب محمد واطم احوالهم في مقام محققا وسلم
 من آفاتها ومفارقة كثيرة فسمنا ان يحاط بهم بظاهره وعنده ويزالهم اى بغير فهم يقبله وينه ويحب لهم ما يوجب من الخير
 ولا يستبشر بكموه اعدون ان اسكن بيلك كان اى لا يصير سرورا وتود الى الناس بالاحسان اى برهم وفاجروهم
 والى من هو اهل والى من هو كس باهل ومنها ان تجعل الاذى منهم وجعل من شتمه او جفاه او اذاه في صل منه ولا يطع في
 السلامة من ذاهم محال فان الله تعالى لم يقطع لسان الخلق عن نفسه فانه يعلم خلق من مثله ومثل برون الناس طوعا وشكرا
 نعم الله عليه ويقوم بواجب الناس وسعى في الحديث من سعى في حاجته لا خيرة لهم ولا خيرة الله فيها رضاه وكرهها
 صلاح فكانا خدم الله انفسه شتم يقع في معصية طريقة عين والسير المعسر ونفس من المكروب ونفج على الغوم فان
 الله تعالى في عون العبد ما دام العبد عونا اذ لم يسلم وفي الحديث ان موجبات المغفرة اذ قال السرور على اخبارك ثم شفع
 لاني الى الجنى عليه وسعى اصلاح ذات لبين ولو بزيادة فانه من فضل الله تعالى فيهم وحكيم من جميع الناس في احوالها
 به وبلك نفسه عند الخصب فان ذلك من شأن الله فاذا اوقدت نار غضبه يتوزن فان كان فانما يكليس فان سب

عنه انضبط والارواح من اجل انها اسم الله على سوره فعدده ونقصه وكل جبرانه على ذنب احدته وكل من ينزل كل
منزلته كما يحكم كل اصل قد عدده ويحاسب الرسل قد رتبته وبخالف كل صنف يخلفهم من اهل الدنيا والاخره فان العاقل
يرضى من الرسل من اجل انهم في محاصره المؤمنين واجبه ويكرم كل قوم بما هو لهم والشاكر كما زاد في الحديث من اكرم
اسم فاما يكرم ربه تعالى ويتواضع للتواضع من الناس ويكبر على التكبر وحقيقه التواضع ان لا يرى احد الا ملأ
خير منه ويكره ان يذكر نفسه ببره والتقوى واخلاق التواضع اشئ مع الصالحين والاكل مع الخادم وفتح الاذى
عن الطريق والسلام على العبيد والمجاهدين والمفقراء وركوب الحج وحملة السعة من سوق وقال فيه في فضل سنن المرواه
والمرافقه فضل خصال المؤمنين الحبيب والنفوس لله وان يوجب كمال الايمان ومحبه ودينه ايمان المؤمنين وطعن الايمان ويؤمن
بفضل العمل لله وفي الحديث كثر من الاخوان فان يكلمكم حتى كريم ينبغي ان يغضب منه بين خانه يوم القيامة ولكن سنة
ان لا يوافي الا من شئ برئيه وامانه وبغير ملاحه وقواه فان المروءه من احب وان لم يحقه بعد وقال فيه ويزو
افاء المؤمنين بئنا ان خاف سامته اى لانه وكل يوم ان من ذلك عتبت ذلك جزيل الثواب من العفو والى باب
اجبه استاذن ليدخل عليه ولا يقوم قبالة الباب ولا يطعم في البيت يدخل فلان بن فلان ويكفي في كل مرة مقدار ما
يفرخ الاكل والمتوضى والمصلح فان نزل ولا رجع سالما من الحفده والعدوه قال ومن سنة الاسلام الاكل
الزائر والقدر السادة تحفه والقيام بخدمته وعلى الزائر ان لا يرد كرامته المفروض عليه فانه تهاون بمن اسلم قال ثم يقول القدر
كيف وصحت او كيف حالك فيقول له صاحبه مودنا وفي خبر وعافيه والحمد لله رب العالمين ثم اذا استقر به المكان قيم
اليه ما حضر طعام او شرب ولا يتكلف له شيئا يسر عنده قال ومن سنة ان يهيا للقاء الاخوان ويحمل اليهم ويطلب من
انظف الثياب وتطيب تمشيط وتوضا وضوء الصلوة وتبرز اليهم ما استطاع ثم يخرج اليهم ومن ذوا السيف
الصحة والمواخاة حفظ المودة القديمة وحفظ اسرار الاخوان واظهار الخ على نفسه بالمال والروح وفرض صحبة
لا يستحي ولا يتشتم حتى قاروا ما وقع من وقع في بليته الا بصحبة من لا تشتمه وقالوا قبلوا اخوانكم بالايان وردوهم
بالكره فان الله تعالى جعل ذلك مسيئة قال الله تعالى وغير ما دون ذلك لمن يشاء ولا يترنم في صحبة ان يشارك الرسل

[illegible]

[illegible]

لان السكاح بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان
 الاختلاف بينهما بعد القضاء عدتها قبل السكاح فلا يجوز السكاح بينهما ولا يكل للنكاح ان يكونا على السكاح عقدا
 بينهما وفي خلاصة في الفصل التاسع من كتاب الطلاق قال في جميع النوازل رجل طلق امرأته ثلثا فاعتدت و
 تزوجت ثم جاءت بعد اربعة اشهر وقالت طلقني الزوج اثنا وارادت ان تعود الاول قال الامام عجم الدين
 لابد من مدة اخرى للسكاح والوطى ووافى شيخ الاسلام على الاسبيجى والقاضى ابو نصر انما تصدق في التزويج
 في الفصل السابع والعشرين نقلنا من الناصرية كفضل المتخلفه باليهما على الزوج من الدين لا يبرئ منه والسكاح
 بينهما ولا يصح بديل الصلح كذا حكى عن شيخنا شيخ الاسلام على بن محمد الاسبيجى وفي التزويج نية في الفصل السابع ذكر
 في الأصل ان الدينون مثلى كالحضنة وهو صحيح ويستقر اصل الحزم ولا يجوز وبانها في ضمن القيمة وفي البراءة واختار
 الشيخ على الاسبيجى انه مضمون لمثل وكل رواية الجامع على ما اذا انقطع على كيد الناس واذا اشترى شيئا لم يذكر في
 الاجارات انه يصح اجرة فيصير متنا قبيل ذلك قولها قبل بل هو قول الكل وفي الاستروثنية في الفصل الثلثين
 قال المحقق من ذوات القيمة عند الحقيقة وعند هاسن ذوات الامثال كذا ذكر في الفتاوى المغيرة وذكر في الحقيقة
 انه اختيار شيخ الاسلام على الاسبيجى ان المحققين لمثل وقال انه يضمن بالقيمة اذا انقطع عن كيد الناس وذكر
 في رد المحتار البزوفى الجامع ان المحقق من ذوات الامثال وفي فتاوى الشهاب الامام طهري الدين النجاشي من ذوات القيمة
 وذكر شيخ الاسلام على الاسبيجى في شرح كتاب الغصب ان النجاشي من الصنفين انما هو صحيح وفي الباب السادس من
 كتاب الجارة من جوارى الفتاوى قال المصنفية حسان الدين البخاري لمثل عنه اذا استأجر سناذاه
 هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة ولم يعمل فلما استأجر ان يفسخ ما رأت رواية في هذا لكن افق الشيخ الامام
 نور الاسلام على الاسبيجى في سبوع الاصل الزنا في العبد ليس يجب لانه نوع فسق فلا يجوز غلبه كما لو كان اكل الحرام
 او ما كره المصنف شيخ الاسلام المصنفية حسان الدين البخاري في جوارى الفتاوى وخزانة الفتاوى في جوارى الفتاوى
 في جوارى الفتاوى كان اما فاضل شيخنا كبر الفقه حافظ متقيا وكان احد المتبحرين في علوم الدين اصولا وفروعا

[illegible]

[illegible]

ثبت بالسبب فيكون مصادفاً لملك غيره فلا يخبر به بخلاف الغائب فإنه كان متنبهاً قبل الذبح والسبب ان كان
 منعقد قبل الذبح فإذا أدى الضمان ثبت الملك من وقت السبب إلى الغيب يكون الذبح مصادفاً لملك
 غلبه ذلك الجزء وإذا عرفت الجواب في الودعة فهو الجواب في العارية والاجارة فإذا استعار ناقه أو ثوراً أو معيراً
 أو استأجره ثم سعى به فإنه لا يخبر به من الاستعانة سواء أخذها الملك أو ضمنه القيمة لأنها امانة في يده وإنما ضمنها
 بالذبح فصار كالودعة ولو كان موهوباً ينبغي ان لا يجوز له بيعه بملكه من وقت القبض لأنه كان مضمناً بحجة الضمان
 وقبضه قبض استيفاء فبصرفه بملكه من وقت القبض فكان بمنزلة الغصب بل إذا قال يرحم ذكر عين الالبنة في هذا
 تفصيلاً فقال كانت قيمة الزين مثل الدين أو أقل حينئذ يجوز وان كانت قيمة أكثر من الدين ينبغي ان لا يجوز
 لان بعضه يكون مضموناً وبعضه لانه قال وفي قدر الذي هو امانة إنما ضمنه بالذبح فيكون بمنزلة الودعة قال
 وهذا تفصيل حسن قال محمد الالبنة الترخي ينبغي ان لا يجوز لان عين الزين امانة عندنا بديل وجوب النفقة على الزين
 وموثقة عليه وإنما المضمون منه المالبة فان اعتبرنا عينه لا يخبر به لانه بمنزلة الودعة والباقي العبادات
 والاصل ان العبادات والآداب بين الصحة والفساد بحكم الضمان احتياطاً فان قال قائل بان المضمون في هذه
 العبادات الالبنة لان بناء العبادات على المشقة والمشفقة إنما يكون في المالبية ففنا لو كانت الصوفى مائة لكان
 ينبغي ان يكون مخبراً بين التضييق والتقصير ليس كذلك بالاجماع قال وعرضتها على شيخ شهاب الدين عليه السلام وعلى
 الشيخ الخافض السرخسي فقال لا يجوز ايضا الى هنا من اقسام الكبر وفي باب زنة القاري من القيمة على عين الالبنة
 الكراميسي عكر ليس بوزن أو نحو ما بعد من الشيطان الرجيم أو شبهه ان ذلك كان في لسانه كلفته لا تقبضه ولو قرأ الحمد
 تقبضه وكذلك إذا كتبت أو غير المقصود أو التحجيات أو الثياب أو السلام أو لم يلمس ولم يلمس أو
 الصرا أو علف أو روى كالتحسين تقبضه وعن الشيخ الزركلي لا تقبضه لان لم يمس ولا يمس فلا يمسش الغنم
 يعني محمد الالبنة الترخي سألت عابداً للعلامة عن خوارصط أو اصنع أو صغرت بالاصا مكان السين فقال لا تقبضه
 لان كل كلمة وقع فيها بعد السين على اربعين أو ثمانين أو نحوها جاز ان تبدل السين صا أو قال الامام الزاهد في شرح

القدر في كتاب من قمت وما نزل به اهل الامصار من دين الدولة التي حبطت بها شجرة من الخيران وقد ذكر
 استاذنا رضي الله في منية الفقهاء من الهند السعيدة شرف الدين والامير الكليج من دين ودراله منية فيها جدار
 لا يبع وكذا لو كان جداره متصلا بالجدار المشترك وكذا شئني الجدارين في القنية في باب القراءة والاعاشة منية
 شرف الله لكل ومنها لا يمينه الا كما صبي يقرأ في البيت وانه يقرأون بالحق بعد رواج ترك الاستماع ان منتهى العمل
 قبل القرآن والافلاك كذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن وفي القنية ايضا في باب بيتين المتضادين في باب فاشي
 رجل جرح انسانا ومات فقام اولاد القليل منية انه مات بسبب ترا الجراح واقام الفكار منية انه برأ ومات بعد
 عشرة ايام منية او المقتول او من سبف الامة استلحى وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى علينا واقام منية
 واقام لم يشتر منية ان قيمة الكرم في تلك الوقت مثل الثمن منية الغنم او مخزون تحت بابهم للبقرة حتى يغدو
 يفتح الباء والنفاء يكون الراء في اخرها الى المعلقة نسبة الى باقر قرية ومن نواحي بغداد وكان من بيت العلم
 والنضار والحديثات سنة احدى وثمانين واربعمائة وفي الحاشية للامام الزاهد عرف لي عن الامة الكروبيسي
 والى صمد وعمر الادبي ادعى على منية واقام منية فضل القضاء ادعى البنان الذي عليه من نصف هذه المصنوعة لي
 واقام منية قضى القاضى له بالنصف وسلمه اليه ثم قام رجل اخر منية الى شترين جميع هذه المصنوعة قضى القاضى
 بطلان دعوى البيع والاعطى حكمه في النصف الذي حكم به المدعى ودفعه هذا المبيع قال الباقى وحمل التوريس
 برفع لانه يمكن ان لا يكون من دفت الا قد تم تيممه من كذا ذكره في القنية في باب رفع اليد كمن كان له دعوى
 القاضى الامة ابو ذر بن جابر كان له امانا فضلا عالما عالما حافظا مستغفرا لنفسه والقضاء كان قاضيا
 منى الطريقة جبل السيرة وكان احد المتبحرين في العلوم حصل الطلبة من الاقطار اليه تحمل القاضى من الاقاصي
 الى من يريه وكان نظرا الى معرفة فارس مدينته في ربه ونقل عهد القاضى الجوار منية في ذكر الى ذر القاضى من نفسه
 الكتاب ثلثة كلب يفر وهو مرقبة كلب يرفع ولا يفر فيجوز سبعة وامساكه وكلاب يرفع ولا يفر فلا يفرض له
 وفي الفتاوى الفخيرة في النوع الثاني الفصل الثالث من كتاب الصلوة والوقوف والابتداء قال بعضهم لا يفسد صلواتهم

[illegible]

پس سبقت ایشانند و خواجه یوسف قدس سره پیر محبت و اگر چه طریق خواجه یوسف و شاخ ایشان قدس سره
 ذکر خلاصه بوده است لیکن چون خواجه عبدالحق قدس سره آنحضرت خواجه خضر علیه السلام تخلص ذکر خفی گفته
 بوده اند و بان مامور شده خواجه یوسف آنرا تغییر نداده اند و فرموده اند که بزرگمی که از ایشان مامور شده اند
 مشغول باشند و بعضی از تحریر آنحضرت خواجه عبدالحق قدس سره مذکور است که فرموده اند نسبت و در بیان
 که خواجه زنده دلائل حضرت خضر علیه السلام و آنحضرت شیخ بزرگ بانی خواجه یوسف همه قدس سره و در وقت
 من و صحبت کردند و ما ایشان در ما و از آنحضرت بودند من در خدمت و ملازمت بوم و از ایشان استغاثه نمودم
 بعد از آنکه خواجه یوسف بخراسان آمدند حضرت خواجه عبدالحق بر ریاضت مشغول شد و از حال خود را پوشیده
 میداشتند و ولایت ایشان چنان شد که در یک وقت نماز کعبه میرفتند و می آمدند در تمام ایشان را بر سر
 پدید آمد و خاتمه و استانه پیدایش در ایام عاشورا جمعی ایستاده در خدمت خواجه ششمین بودند و ایشان در وقت
 سخن می گفتند تا که جوانی درآمد بر صورت زاهدان خرقه در بر سجاده پرگرفت و در گوشه نشست حضرت خواجه
 بوی نظر کردن بعد از ساعتی آن جوان بر فراست گفت حضرت رسول صلوات فرموده است انقوا افرا المومنین
 خانه بنظر نور است و در جل سر این حدیث است خواجه روح فرموده سر این حدیث است که زمار و ایمان را که
 جوان گفت نعوذ بالله که مرا زمار باشد خواجه بخادم اشارت فرموده خادم بر فراست و خرقه در بر جوان کشید
 و زین خرقه زمار می پیدایش آن جوان فی الحال زمار میرید و ایمان آورد حضرت غلبه کنیم و ایمان
 آیم چنانکه وی زمار ظاهر میرید و زمار باطن را که عبارت از محبت میریم تا چنانکه وی آموزد و شد
 و زین از زمین شوم حالت بر باران ظاهر شد و در قدمها خواجه می افتادند و تجدید نموده میکردند و افتادند
 سبقت اند که در حکم الهی و طریقه تقوی است شیخ خواجه عیاض الدوکی خواجه ابو جعفر و خواجه خضر
 و سلسله خواجه بیاد الدین نقشبند شیخ اکبر محمد بن محمد بخاری متصل الی شیخ خواجه غیاث الدوکی و کان
 عبدالحق عنوان دفتر الطائفة الخواجه کانیة و سلطان جمیع اعززة انقشبندیة و در کلمات قدس سره و سلطان

۴۳۴
۲۰۶

سببه و بهت العبارات الشان انی علیها بناطر یقیم من کلمات الله سببه و بهت کلمات الکلیه و الایه
و بهی هوش و درم نظر بر قدم سفر و وطن خلوت در نجین یا ذکر یا زکشت نگاه دار یا دوست یعنی نفسی
که از درون برآید باید که از حضور و اکاهی باشد و خلعت راه نیاید و ساکن را در نفس و آمدن در شهر و صحرا و
همه با نظر و بر شنباهی او باشد تا نظر و بر کند و نشود و بجائی که نمی باید بقیته و با اشارت به سمت سیر سالک
در قطع سافات بسنه و طی القیاس خود پرستی یعنی نظرش بر جای که منتهی شود فی الحال قدم بران نهد
قال ابو محمد ریم اولیای فران لایجا در همه قدمه و ساکن در طبیعت بشری سفر کنند یعنی از صفات بشری صفات
ملکی از صفات و همه صفات جمیع انتقال کنند و قوده المشاکم سوره بن انجمه در گفت شخصی خبیث بر جای
انتقال کند و خباثت از وی زایل میشود تا انتقال کند از صفات خبیثه حضرت خواجه بهارالدین قدس و پرده
اند که بنیای طریقت شهابیه است فرموده از خلوت در نجین بطن باطن و بیاطن باطن بجا از درون شورشنا
و زبرون بیکانه و شش انجمن رنبار و شش کم میبازند چنان قال الله رجال لا یلهیهم تجارة ولا بیع عن ذکر الله
فرموده اند که نسبت باطنی درین طریقه چنان افتاده است که صحبت دل در ملا و صورت فقره بیشتر از آن بود
که در خلوت و فرموده اند طریقه ما صحبت در خلوت شهرت و در شهرت آفت خیریت صحبت و صحبت در صحبت
بشرط نفی بود و یاد کردن عبارت از ذکر لسان قلبی و مقصود از ذکر آنست که دل آگاه بگویند بجا باشد صحبت
و تعلیم اگر در صحبت از صحبت این اکاهی حاصل شود خلاصه ذکر حاصل شد و هر بار بی که اگر بر زبان کلمه طیبه بگوید
و در عقب آن بجا زبان گوید که خداوند مقصود من نوی در ضای تو زیرا که کلمه بازگشت نفی کننده است از ظاهر
که بیاید از نیک بد تا ذکر او حاصل ماند و سراد از ماسوی خارج کرد و نگاہ داشت عبارت از مراقبه خواطر است
چنانکه در یکدم چند بار کلمه طیبه بگوید که خاطر او غیر نرود و یاد داشت که مقصود از این همه است عبارت از دوام کلمات
بجای سبب بر سبب و حضرت ایشان در شرح این چهار کلمه که مذکور شد فرموده اند یاد کرد عبارت از تکلف در ذکر
و بازگشت عبارت از رجوع است بجا نه بران و بلکه هر بار که کلمه طیبه را گوید از عقب آن بدل اندیشه که خداوند

من توطئه و نکاب داشت بسیار در می گفت این رجوع است بی گفت زبان و باو در عبارت از خوشن و کجاست
 و حضرت خضر علیه السلام و قوت می داشت از انفسین کرده اند و این عبارت در میان کلمات در ذکر حضرت خواجه ابوالحسن
 قدس سره فرموده اند که رعایت حدود از نفسی برای جمیع خواطر متفرقه است و آنچه در کلام خواجگان ذکر نمیشود
 باید رعایت حدود و رعایت حدود در ذکر نفسی و ذکر باید که در نفس کسارت یا پنج کسارت یا هفت کسارت یا یک کسارت
 گوید که در طایف لازم شود و حضرت خواجه علامه الدین طبرسی فرموده اند که بسیار گفتن شرط نیست باید که هر چه گوید
 از سر و قوت گوید و غرضه تا فاسد و این ترتیب کرده و چون در ذکر نفسی حدود از دست یک بگذرد و از طرفی بر شود
 و میل باشد بر سبب اصل آن عمل و اثر در آن بود که در زمان نفی وجود بشریت منفی شود و در زمان اثبات انزوی
 از تصرفات جذبات الهیه مطاعه افتد و حضرت مولانا سوادین کاشغری قدس سره میفرمودند که طریق معین
 ذکر آنست که اول شیخ بدیل گوید لا اله الا الله محمد رسول الله بر دل خود را حاضر کند و در مقابل دل شیخ بر آید
 و چشم فرزند کند و ما را استوار دارد و زبان را بر کام سپاند و دندان را بر هم نهد و نفس بکشد و با تعظیم و قوت تمام
 در ذکر شروع کند بر این گفت شیخ و بدیل گوید نه زبان و در نفس صبر کند در یک نفس سی بار گوید چنانکه اثر حدیث
 ذکر بدیل رسیده و مقصود از ذکر آنست که دل را گاه بگویند بجهان یا بوجهت محبت و تعظیم و اگر در محبت این کامی حاصل شود
 طریق آنست که ذکر گفته شود و طریق نکاب داشت و این آسانتر است **کتاب فی باب التواضع**
 شیخ ابوالحسن علیه السلام در بیان فضیلت تواضع فرموده است که تواضع از لوازم ایمان است و از لوازم معرفت است
 المعقول و المعقول و کان من کبار الایمة و اعیان فقهار الایمة و الیهم الباطنة فی الخلافة الذمه و کان ذوا
 باع منته فی المناظره و الادب نفقه علی ابیه برادران الدین اکبر الصدر الاعظمی علیه العزیز من مازنه و اخذ عنه من
 شمسه الی عنه الحسنی عن شمس الایمة الطاهر عن النفا عن الامام ابی علی النعمانی عن شیخ الامام ابی بکر محمد بن الفضل عن الامام
 الاستاذ و عبده السید مؤمن الی عبده السید بن ابی حفص الصغیر عن ابیه ابی حفص اکبر عن الامام محمد بن الحسن عن الامام الاعظم
 ابی حنیفه و جمعه و بانفع الی ان صار واحد زمانه و غیره آواره و حاضر نفس سابق من اقرانه و ناظر لایمة و العلماء و

الانقضاء وقهر الخصوم الكبار وفاق الفضلاء الاخبار في حجة والدور خراسان ونصب عليهم من الكلام وفصاحة
اللسان فاقر بفضل الخلف والموافق وقالوا انه قراح المعصلا والمخالف لصحة اللفظ اثنين المطابق لم يرفع
ايمره بما رواه النهر الى ان هذا السلطان والوزير العظيمونه وتلقون اشاراته بالقبول الوثا وحاش منة محترما مقبولا
عنه الخالص والعام الى ان استأثر العبد بروحه وزرقه الشهادة في صدر سنة ثلثين وخمسمائة ومثلث
وخمسين سنة وكانت ولادته سنة ثلث وثمانين واربعمائة فتلك الكافر الملعون بعد فنة فسطوان سمرقند وفتحها
ثم نقل الى بخارى بعد سنة فوفى بها كما قال قاضي القضاة العلامة السبكي الشافعي في طبقات ثلث فنة ثم قال هو حفي
وقدم بعض الناس ان الشافعي فادروته لذلك هنا وفي الجوز المصنعة استشهد سنة ست وثلثين وخمسمائة وله
في صفر سنة ثلث وثمانين واربعمائة وذكره صاحب البداية في مجموع شيوخه وقال تلقفت عليه من علم النظر والفتنة
واقبست من عزيز فوائده في محافل النظر وكان يكبرني فانيه الاكرام ومعلمي في خواص علامته كمن لم يفتن الا بآفة
منه في الرواية واخره عنه غيره واحد من المشايخ وله الفتاوى والفتاوى الكبرى وشرح كتاب بقضا
المختصات والجامع الصغير والواقعات جميعها من النورالدين والعيون لابي الطيول ومن فتاوى شيخ الامام ابي بكر
محمد بن الفضل ومن واقعات الشافعي ومن فتاوى اهل سمرقند واهل مسائل النورالدين باب علامة النور والعيون باب
علامة العيين وفتاوى ابي بكر باب علامة الباء والواقعات الشافعي بالواد وفتاوى سمرقند باين وزيها على
هذا السؤال في كل كتب من المطهرة والصلوة والركعة الى اخر الواقعات ورايت فيها في باب علامة النور من كتاب
المطهرة رجل راى على ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ان وقع في قلبه انه لو اخرج به ذلك شغل نفسه ان
لا يخرج به لان الاخبار بقية ان وقع في قلبه انه لو اخرج به لم يلتفت الى كلامه كان من سنة من ان لا يخرج به لان
لا يفيد فشاكتناج فاسوا الامر بالمعروف على هذا المكان يعلم انهم يسمعون بكسبيه والا فلا وفي باب علامة النور
من كتاب الصلوة خمس الاشجار في المسجد النكان بكل نفع المسجدة لا بأس به والا فلا وفتح المسجدة ان يكون ذات نرة
واستطوانا انه لا تستقر فغير من الاشجار يتخذ في مسجد جامع بخارا لما قلنا من الحاجة وفي الباب المذكور ايضا

[illegible]

[illegible]

فان نوى صلح الام لا يخبر به ومنهم من قال اذا انتظر كبير الام ثم كبر بعد كبر الام صح شروعه في صلوة الام قال الام
 خود برادره حج من استافه انوار او المقصد حتى ان يجعل الام على نفسه يقول ثمرت في صلوة الام قال حج واستافنا
 طهير الدين يقول ينبغي ان يزيد على هذا ويقول واقتديت به وفي الخدمه ايضا في فصل التزويج ولو زاد على العشرين يوما
 تكروه منتهى بنا على ان صلوة التطوع بالجماعة مكرهه ولو ترك التزويج بالجماعة وصلها في البيت خلفت امشخ حجهم
 منهم من قال بوزن السنة وهو سئ قال حج وهو خيرا الشيخ الام طهير الدين شاح حج وقال القدر شهيديا اما الاساءة
 فيها اذا تركها بل المسجد كليم الجماعة فخرج اساءوا بترك السنة انتهى وفي الفصل السابع عشر من فصول الاسترشاد في قال وفي العدة
 لو تزوج امرأة على انها بكر فاذا هي ليس بكبر فالحكم لازم عليه كذا ذكر في المشتق وفي الفوائد المسوعة من صاحب المحيط
 تزوج امرأة على انها بكر فوجد ما يشبه بل يجب تلك الزيادة اجاب يجب لانه قابل الزيادة بما هو مطلوب فيه وقد فلت كتاب
 ما قول به واقعة الفتوى تزوج امرأة على انها بكر فاذا هي غير بكر وقد اعطى المجهل بل لان يرجع بها زاد على محلها
 فعلى قياس اجاب المحيط ينبغي ان يرجع وكذا على قياس ما اختار مشيخ بخا رافعا اذا تزوج امرأة ودفع المال الكثير
 بجهنة المجهل وقد وعد واجهرا اعطيا ثم لم تات المرأة بالجهنم لان طالب المرأة بالجهنم او يرجع بها زاد على محلها
 فنهنا ينبغي ان يرجع ايضا ولكن رابطة فوائد طهير الدين المرغيب شرح ايضا انه لا يرجع في كلتا الصورتين لان المقصود في
 بالبتكاح ليس به لانه انتهى في الاسترشاد وفي فتاوى الكبري تزوج امرأة على انها بكر فوجد ما يشبه غير بكر
 واجاب عليه بكراه لان البكارة لا تعتبر بخفة بالشك انتهى وكان ابو الحسن حسن شيخ طهير الدين امام المسلمين سنة ١٠٦٠
 واستاد المحققين علم الفقه على علم الفقه انتهى البتة باست الفقه في نامة معز الخفاف ورجع السدس في اوانه وكان
 تروا الفقه من افطار الارض عليه وكان بعضها على بعض سزاوية ولم يترك في العلوم كلها تفصيلا وتعليقا فوجد ما يشبه
 مفت او تفصيلي محدث نشر العلم اولا وتصفيا وتذكير حسن الجواب ووالبيع المنة نظما وشرا ونصا ينف سات
 مسير الشمس ودارت الدنيا من كذا البتة تفصيله والشروط والنفاء والفوائد قال بزمان الكلام الزر فوحي في كتابه تعلم
 انشدنا شيخ الام طهير الدين مفتي الامة حسن شيخ المسعود بالمرغيب شاع الجاهلون فوحي قبل موتهم والعالملون ان تواب

وفي خلاصة الفتاوى والاشيهر ان يلفظ بالخبر بالموت بلفظة الشهادة عليه من شيمه اما الذي يشهد عند القاضي بلفظ
بلفظ الشهادة اما في الفصول الثلاثة التي طرأ عليها شهادة اعيان ينبغي ان يشهد عند بلفظ الشهادة قال ح قال سنا
ظهير الدين في الاقضية وهذا اختيار الصدق السجدة الامام برهان الاية ح وفي كتاب الصوم من فخرية ايضا فان كانت
مصحفة لا تقبل شهادة او حصة على روية العدل في المصروف او ايا حارج المصروف في مكان يقع فيه قبل شهادة
هذا الواجب كذا ذكر في شرط الطحاوي والفتاوى الصغرى وحسب الاقضية الشيخ الامام ظهير الدين المرتضى ح اعتمد عليه
لكن في حق هذا المذهب لا يفتى منه من المصروف ح المصروف في جوابه الفتاوى في الباب وسر كذا في سلسل الشيوخ الامام
الاصل مفتي المشرف والمنوب ظهير الدين المرتضى بن جارايع ح اصل قوله ان من تروى على خبر كتم تروى من طلاق
ثم بعد ذلك فراء انما است الى قول المصنف في المصنف ح والموت بل يقع طلاقه قال لا يقع لانه قال الطلاق على امراته
ولو قال انما يفتى القرينة طلاقا يقع على امراته شيخ الامام ابو الحسن زهير بن جارايع ح في المصنف في المصنف
امام جيل الفخر كثير اعلم عزيز محل الامام المشهور بالفتاوى والفتاوى في ظهور الافاق ويطون الا وراق اوجه المصروف ح
نشر العلم سيد الاسلام والديكندر الكبير المصنف ح في بلدة بنواحي طبرستان وهي بلدة صغيرة من جنة بلخ وفتحة
على الامام برهان الدين الكبير عبد العزيز بن حازه وعلى غيره حتى يرجع في الفتوة وقد عرفت الذين مراد في الصدرة
والصدرة الشهادة وغيرهما واجتهدوا بالغ في الاشتغال لم يزالوا يقولون شيا به واما حسانه على تفصيل العلوم ونبط
المعقول والمعلوم حتى يرجع في الفتوة وفاق في الأصول والفروع واصحابها في الفنون وكان جميعها مجموعا وجميع الحجة
بما حووا الفهرست شيخ حازه وسمع ايضا واخذ العلم من ابي الحسين بنسفي فتوة عليه بن جارايع الامام الفاضل عبد الرشيد بن خنيفة
بن عبد الرزاق الوالحي البرقي ح قبل ما فتى على ابي بكر الرزاز ح على ابي محمد الفطوري ثم حصل الى الشافعية من طائفة
وهو ال من كذا سببا وبالصادقية وبالامينية وهو اول من كذا سببا وبالطراخانية ومسجدا تون وهو ايضا اول
مدرس بها كما في الجواهر الحسينية فتوة القاضي الامام يوسف بن الجعفر الموصوف بالايداد الذين وبران الذين في الفتوة
مسعود بن شجاع ابن محمد الاموي ومحمد بن يوسف بن الجعفر الموصوف بالايداد الذين وبران الذين في الفتوة

جمال الدين انه جرح المحيط البركاني وجمال الدين هذا قال صاحب المحيط ونص عليها ونقده على يد محمد بن احمد الطنطاوي
 تسعين سنة وكان مولد سنة ثمان وخمسين واربعمائة ومن تصانيفه الجامع الكبير والخبر في الفقه في مجلد وشرحه مجلدا
 وسماه الايضاح ومن السرائر انه قال سمعت الايضاح وشرح الخبر ايضا تلميذ عبد القادر بن لقمان وسماه المفيد والمزيد
 ثلث مجلدا ايضا وراي اشار في رد الفنا وفي الفصل التاسع من فصول محمد الدين المنقضي الاسترشاد في موعود غيب
 نصف الدار شاعرا بل شير لان غيب الدار شاعرا لا يكون الا يكون كل الدار يدور وقال بعضهم غيب الدار شاعرا
 يتصور بان يكون الدار في جليل من غيب يدور بان يكون غيبا نصف الدار شاعرا كما ذكر في شروط القاضي الامام جليل
 وذكر رشيد الدين خفيف العطار ان غيب شاعرا بل تحقيق ذكر كرم الاسماء ابو الفضل الكوفي في اشاراته انه لا يتحقق ذلك
 ذكره الشيخ الامام حسام الدين لا يتصور قال محمد الدين المنقضي محمد بن محمد بن الحسين الاسترشاد في فصول ايضا في الفصل الثاني عشر من
 ورايت بخط والدي استفتي الشيخ الامام كرم الاسماء ابو الفضل الكوفي في رجل استعار دابة او سقيا بشرط ان يعيد
 في الغدا او يقرضها ثم ان استعير او من غيره شي معلوم فانتقصت الدابة في يد المأخوذ شي يجب قال بغيره ان يقرض
 لا يجب في النكاح اللفظ لفظا غير الاعارة لانه وجد منها وقال ايضا في الفصل الثامن والعشرين ورايت في فوائد الامام
 استفتي الشيخ الامام ابو الفضل الكوفي في رجل اراد ان يبيع ثوبا فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار
 في باب بيع المبيع قبل القبض ان كل ما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته وبيع المبيع قبل القبض فكل ما اجازته
 في باب القبض الامام فخر الدين الارمني رحمه الله لا يجوز لان المبيع في الاجازة هو المنفعة وهي حكم المنقول والشيخ الامام ابو الفضل
 او عبد الشك لا وقد ذكر في فخر الدين الارمني وفي جوابه نقاش في كتاب الزكوة في الباطل في فتاوى كرم الدين
 والي الفضل عبد الرحمن بن محمد الكوفي رحمه الله في رجل اراد ان يبيع دابة او سقيا بشرط ان يعيد
 ما وجب عليه فباعها بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار فباعه بدينار
 ولا يجوز عند محمد بن كرم الدين في بيع المبيع في رهنه ولا يبيح له الا ان يبيح له المبيع في رهنه ولا يبيح له المبيع في رهنه
 الجواز انه يبيح له المبيع في رهنه ولا يبيح له المبيع في رهنه ولا يبيح له المبيع في رهنه ولا يبيح له المبيع في رهنه

٢٢٣

وتشتد في الطريق ثم لما دأبت سمرقند اذل سنة تسع واربعمين لقيته بها وجمعت به وكان معي الكلب والابواب
 ويزور وادخله وسع كثرة اجتماعي معه وشدة انسي ولم يتفق لي ان اسمع منه شيئا سمرقند تقدم علينا بنجار سنة
 احدى خمسين وخمسة عازا على الحج ووربذا وادغام شهرين في التوجه والانفا فخرج شوجبا منها ووطنه فلما وصل
 الى توس وجاؤ بسطام فخرج جماعة من اهل القديع وقطرو الطريق على القافله وقتل يوم الاثنين السابع والعشرين من جمادى
 الاولى سنة اثنين وخمسين وخمسة بقرية كوفت من نواحي سطام ودفن بدين القرية واراد اهل سطام ان يلقوه الى
 سطام فما امكنهم لان الشمس والهوا اذرا فيه ومن السيف انه قال ان شدة الفقيه ابو العيث لفظا منه شدة يا حبيب اعلم يا سعيد
 فوما ذلك الشقوة كذا الله سبحانه لا يكلن غيرك الى منك بخطوة زيل المش زيل المش زيل المش زيل المش زيل المش زيل المش
 المشوب بالبقال وهو البقال الذي يبيع الاشياء واليا بسة من الفواكه والعمير يربون اليا وحسى زيادة العمير لاسية
 كان اما فاضل نقيا منظر انوار كيا خيرا بالمش واليا وكان من كبا والايمة وجمعة في العربية اخذ من الزمخشري خلقه
 في خلقه ودر مصنفات كثيرة منها الفنا وجميع التفاريق وكتا التفسير وكتا التفسير وكتا التفسير وكتا التفسير وكتا التفسير
 في شرح الاسماء الحسنى وكتا اذكار الصلوة وكتا البسملة في المش واليا وكتا التفسير على عجا القرآن وكتا اذكار
 الكذب وافتى العرب وغير ذلك وشرح الاربعين مائة بحجج حجة خوارزم سنة سبعين وخمسة ودفن على
 التسعين كذا ذكره عبد القادر في الجواهر المصنفة ذكر الزمخشري شرح القدر عن بدر الطاهر قال ورد فتوى من الزمخشري
 بزمان الائمة رح انه لا تجوز وقت العشاء في بلدنا بل علينا صلوة فليست بصلوة العشاء وانه فتى بغير الدين انما
 قال مولانا الاستاذ فخر الله والدين بدين وبلغنا انه ورد من الفتوى من بلاد بلطبع الفجر فيها قبل غيبوبة الشفق
 في قصر ليا السنة على خمس الائمة فاختى بقضاء العشاء ثم دوت بخوارزم على الشيخ الكبير سنة البقا
 فافتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه المملوك فارسل من بسند في عامته يامع خوارزم ما تقول فليمن بسقطوا المملوك
 بل كغيره من حسن به الشيخ فقال ما تقول فليمن قطع براه من المرافق او جلا مع الكعبين كم فافض وشره فقال
 قلت لغوات محل الرابع قال فذلك الصلوة الخامسة فبلغ المملوك جوابه فاستخسنة ووافقه فيه قلت فلن من الحكاية وفتى

بين البقالي وبرهان الدين الكبير وهو فاضل بوجوب صلوة العشاء على هذه البلدة كما في الفتاوى الطهرية في كتاب
الصلوة في فصل مواقيت الصلوة وافتح الشيخ الاصل برهان الدين الكبير في اهل مكة كما في كتابه في طبع انعم عليهم
صلوة العشاء وهكذا في المحيط لابن الخطوط فان البقالي ما نقل عليه من غيري وقد سبق ان الرخشي كان جاك
نجم الدين عمر النسخي جرت بينهما مصاحبة وهما ما بينهما من الاربعة والستين وخمسة مائة وولد ايضا من سبعين واربين
واربع مائة مات المولى سنة ثمان واربعمائة وبرهان الدين الكبير جد صاحب المحيط ابو محمد عبد العزيز بن عمر
بن مازة كان موجودا في عصره ما تم نقل ان يكون بقاليا اخر غير هذا البقالي متقدما بالزمن على هذا البقالي فان البقالي
ربا عبد الله محمد بن ابي بكر المروزي بكبر الوبر صاحب كتاب الفاضل في الفتاوى وقد كان ينقل عن البقالي حيث قال
في كتاب الفاضل في الاصل الفاضل ما طبع في السنة السادسة كما ذكره الرخشي في كتابه في طبع انعم عليهم وقد مر في ذكر الوبر في
تعيينه الى بكر الرخشي وهو من قدامى منقح المولى وفي الفقيه في كتاب الصلوة مست معنى مجمل الامة السرجانية
قال سالت البقالي المروزي عن قرائن صلوة الاشقيها ما كان يصليها فقال لا تفعل ذلك كان الوبر في اخر كتابه ايضا فيه
ينقل عن مجمل الامة السرجانية في نسخة الامة السرجانية قال مجمل الامة السرجانية في ان لا يجوز ان يقرأ من اية الامة
بدل من وجوب النفقة على الاربعين وقد ايضا في ذكر الوبر في الكسبية الستة في فتاوى فاضل في فضل التيمم تسعة اوجه
فوجد ما قد يكتفي لوضوؤه في متوضي او يسي ذكره البقالي في جميع الفتاوى في نفسه هو القول الا قوله وهو رواية عن حفيظه
وهكذا في الخلاصة وفي الخلاصة ايضا في فصل كساح المصلاة وفي المحيط قال البقالي في مثل الامة على قدر الرغبة فيها من
الا ذراعي ثلث قيمتها وفي الفصل الثاني من القسم الخامس من كتاب الطلاق في الفتاوى الطهرية المرأة اذا ارادت ان تنقل
بالصبي من المهر الى قرية ودفع مهر النكاح فيها ما ذكره البقالي في الفتاوى كونه ليس لها ان تنقل بالصبي من المهر الى القرية
بحال ليس لها ان تخرج بالصبي الى دار الحرب والكلان اصل النكاح فيها ذكر البقالي في فتاواه ولما ان تنقل الى موضع نكاح
المهر والكلان الا ان يكون الزوج من زيارته من يومه الى وطنه قبل المهر وفي فتاوى ابن جماعة عن ابي يوسف في
رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده الصغير الى الكوفة فطلقها في صمنه في ولد له

دارت رد و عیسا قال ان كان الزوج اخرج البهائم فاعلم ان يبي بها وفي شرح القدر في هذا مختلفا فيما
من شعر مقدم السراي فيقول ان قل فمن الوجه وان كثر من الرأس العجمي انه من الرأس حتى جاز السج عليه في تفسير البقا
وحد الوجه من قصاص شعر الى شحنة الاذن الى اصل الذفن كذا صده اهل السنة وعلى هذا لا بد من فيه الثمنان وهو ما خسر
من جهة جانيه الى الرأس لانه من الرأس وفي كتاب السيرة فان لم يجد ما يغزوه لمعرفة الفتي والامثال فليعتبر بها
وقامه كل انسان ستة اقدام ونصف بقدرته وقال الطحاوي وعامة المشايخ سبعة اقدام قال ولكن الجمع بينهما بان
سبعة اقدام من طرف السيف وستة ونصف من طرف الابهام واليه اشار الباقى في شرح الاعمين وقد اخذ عنه الفقه
والنحو جماعة منهم فخر المشايخ على بن عبد الله بن عمران المعروف كان شيخا فقيها وعبادار عظيم الفقه كبير العمل اخذ من ابي نظر الخا
وتفقه عليه واخذ من الشيخ الامام العلامة الرخشري واخذ عنه شيخ الاسلام على الابن سيد بن محمد فاطمي في باب النكاح
من الفقيه عاك عين الائمة الكرام في النجيات نفسه وعين زين المشايخ وفخر الاسلام المشايخ قال سبحان الى العظيم
لا نفسه وفي باب المنفقات قال زين المشايخ لو قرأ اكبر منه والا فقه وهو لغة بعض العرب الوقف يقول في حقه
ومن فخر المشايخ من جاز الصدق ورواه ما يدين بنشد بدال نفسه علامته الذي يدين بالدين بالدين في
عن الامام ابي الحسين بن الكوفي عن محمد الائمة السرخسي من منفقات الكنيه التي منه ومن صدر الاسلام الى السير
البرودي عن ابي يعقوب يوسف لم يزل عن ابي ربح النوفدي عن ابي جعفر البندقي عن ابي محمد الصفار عن فخر بن يحيى
عن محمد بن سماعة عن محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
في جواب المصنف قال حسب الائمة اجاز في منابر الدين محمد البندقي جميع سماعه مشافهة برواية خطية بن سنان
والعجمين وخسامة وسوسة كتاب العجمي لم كان يرويه في منابر الدين هذا عن محمد بن الفضل القراوي في باب
سنة خمس وعشرين وخسامة عن ابي الحسن عبد الله بن الفارسي سنة ثمان والعشرين واربعمائة عن ابي جعفر سنة خمس وعشرين
وثمانيه عن ابي اسحق بن محمد بن سفيان عن محمد بن سفيان عن ابي اسحق بن سفيان عن ابي اسحق بن سفيان عن ابي اسحق بن سفيان

٢١٢

٢١١

وله مصنفات في الفروع والاصول شيخ علماء العالمين العلامة الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين الباقلي
السمقاني كان من محول الفقهاء من أصحاب عينية نفق السيلام الاثر في كان بارعا في العلوم كلها اصولها
وفروعها كان من كبار المتأخرين في زمانه اذا حضر في محل كان هو المشار اليه في العمل في الشكليات اليه وله تصنيف مشهور
في المجلدات وصنف في الخلاف اصل التفسير ورد في حواشيها في سنة اثنين وخمسين وخمسة مائة روى عنه واخذ عنه
ابو المظفر جمال الاسلام مصنف الفروع احمد الكراسبي وشيخ الاسلام نظام الدين عمر بن شيخ الاسلام برهان الدين
علي بن ابي بكر صاحب الهداية مات بعد ما ترك ترك المناظرة سنة اثنين وخمسين وخمسة مائة وهو ابن اربعين
سنة وكان مولده بمرقند سنة ثمان وثمانين واربعمائة ونسب اسمته بضم الالف وسكون السين الميم مرقند
وسكون النون في اخره واليه من فري مرقند في فصل السكوس خلاصة الفتاوى ولو وقعت الفاء في
ثم تحذف ثم تحذف فهو لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في آخر هو المختار وكذا الوديع المكلف في بعضه ثم تحذف ثم تحذف
وقع البول في آخر ثم تحذف في الخلافيات علماء العالمين انه يظهر وفيه قبل هذه السنة فارة وقعت في حواشي
فدا يظهر اذا رمي بالفارة قبل التحلل وان تفسخ الفارة فيها لا يباح وفي الفصل التاسع عشر من الفصول العاوية
ذكر شيخ الاسلام نظام الدين عمر في فوائده التي جمعت هذا منها استفتى شيخ الاسلام برهان الدين اذ فسح السبع
الجائز بعد مضي السنة هل يكون للشتر من الغدة بحسب ما مضى من السنة اجاب رحمه نعم له ذلك تقسيم الغدة على اثنان
جزوا فباخذ حصته ما مضى من السنة قبل ذلك هل يخيف الجواب بينهما اذا ظهرت الغدة وبين ما اذا لم تظهر
اجاب لا يخلف قال شيخ الاسلام عفي وكان استاذنا شيخ الاسلام علماء الدين السمرقندي في فصل ويقول اذا
ظهرت الغدة عند الفسخ كان الجواب هكذا ولو لم يظهر لا تقسم الغدة لانه لم يظهر الغدة في اشي شي يبقى حقه في الفصل
العاوية ايضا في الفصل السابع والعشرين وفي فوائده على نظام الدين الوصي هل يملك بيع مفا الصبي بيعا جائزا اجاب
مولانا شيخ الاسلام برهان الدين انه يملك وكان استاذنا شيخ الاسلام علماء الدين علامته العالم وغيره من ائمة سمرقند
في زمانه يعني انه لا يملك لان جواز هذا البيع اختلف قال التميمي ومنافعه لان الكلب في الصغير والنافع من ملكه غيره

فانزل من التدريس فسادا الى دمشق وكان الحاكم صاحب السبيل قد ورد رسولك كتب نور الدين خطه بالمدونة العلية
 فمضى في الرسالة ثم عاد وتولى التدريس وتولى الرضى بشيخ يدريس الجانبين فيه فعارض فتن كتاب المحيط واخرج
 منه ستمائة دينار وادعى ان ينفقه على الفقهاء بالدراسة المذكورة وقال فيه ذكر رضى الدين في المحيط في باب الوصية
 قال صلى الله عليه وسلم اذا لام الامم الاصل حسام الدين عمر بن عبد العزيز من والده برمان الدين رحمه الله ان طريفة الخطيب
 عرفت بالوحى قال وابوه محمد بن تاج الدين تقدم وقال فيما تقدم محمد بن محمد الملقب بتاج الدين هذا ذكره صاحب الفتية
 الدين ابو حبيب المحيط لا يكون آتيا بالسنة انتهى وصارفت ما حرره مولانا قطيب بن بن علاء الدين الحنفى تزيل
 كلمة المشرقة وكان قد ألف طبقا الحنفية وطالع عليها نسخة كثيرة وعلمها في عدة مبدية ثم اعترف مع كتيبة ثم كان
 صديقه يدا حيث قال في ترجمته برمان الدين الصديق الكبير صاحب المحيط البركاني محمود بن احمد بن عبد العزيز بن مازة
 ابن اخ الحسام الصديق الشهاب ابو محمد وحسام الدين استاذ صاحب المحيط صاحب الهداية ونسب صاحب المحيط رضى الدين
 بن برمان الاسلام محمد بن محمد بن محمد الشكر مصنف المحيط الكبير قال الفيروز ابادي في ترجمته وهذا المحيط نحو من اربعين مجلدا
 رايته بشير اذ ملكه وهو اربع مجلدات والثلث في شرح الحديث والثلث اربع مجلدات والاربع في مجلد بن وبن الثلثة
 الاخيرة موجودة بمصر والشم وكان وفاء معنى الامام رضى الدين الشكر في سنة اربع واربعين وخمسائة انتهى قلت
 ففعل هذا المحيط هو البركاني نسبة لوف الى عبد برمان الائمة قال ابن مبرج في شرحه على مقدمة ابى الليث بعد ان
 استطر الى نقل مسند من المحيط البركاني وهذا المحيط لا يوجد بربارنا والموجود يابى الناس انما هو المحيط الرضوي
 ويظهر ان صاحب المحيط مناخر من صاحب المحيط الرضوي فليدا الى هنا كلام قطيب بن بن علاء عنه المولى الفاضل على بن
 بن محمد الشهير بابن الجناح هكذا محمود بن الصديق الكبير تاج الدين احمد بن برمان الائمة عبد العزيز بن الحسام الشهابي في ترجمته
 بن عبد العزيز بن مازة تبعت ترجمته في كتاب الطبايع فلم نظربها ثم قال المولى الفاضل اخطأ في هذه النسبة صاحب
 الخط وهو صاحبنا مولانا قطيب بن بن تزيل كلمة المشرقة وسند كره ان ذلك في ذكر صاحب المحيط البركاني والقدر بعد
 المذكور بينا زمان قطيب بن المذكور وهما موجودان فيما بين سبعين والثمانين وخمسائة وعلمنا انها كان بيني وبين المولى

يجب على جميعه وان كان يتجلى لا يجب على ما تمنا وقال الشافعي ان كانت العجوة خفيفة يجب كذا لا يجب لما الى تحت
الشارب والمجيبين خلافا لاصح قولنا لان محل الغرض ستر بالمال وذكر الحسن بن عبيدة لا يجب على الشارب ان
يوارى الذقن والحدبين وهو رواية عن ابى يوسف لان الوجه اسم لما يوجه الناظر بكل حال وهذا الشعر عارض لوجه
الناظر اليه في حال دون حال فلم يتناول اسم الوجه كالنقاب ذكر في اختلاف فروق يعقوب من حيث يخرج ان
عسل ثلثة اربعة وشارحه في الاصل الى انه يجب كذا فانه قال مواضع الوجه ما ظهر منه وهذا الشعر عارض له وهو
لانه قام مقام الهشة فحول فرض البشقر اليه كما في شعر الجاهل يعني انه لا يفرض اصال الماء الى يوارى الذقن
والحدبين لكن ليس ببعض شائخنا قالوا وكذا ذلك جواز الماء على ظاهر الشارب على الروتين وذكر شمس البصرة المصنف
اتفقوا ان عليه ان يمس الماء شعره جميعه فيسببه بالماء حتى اذا لم يصيبه الماء لا يجوز وان لم يكن اصال الماء الى اصل
النابت على وجه غسل شعره قال روح وكذا كذا الشارب عليه اصال الماء الى شاربه وفي القدر مسح ما يلاقي
بشرة الوجه من العجوة واجب روى ابو يوسف عن ابى حنيفة وشارحه في باب الوضوء الى انه يفرض اصال الماء الى
فانه قال مواضع الوضوء ما ظهر منها وذكر الزندوسيني في نظره ان محل الجواب ان على قول بحقيقة مسح بطنه وذكر
الزندوسيني قول محمد والشافعي وابى يوسف في رويته بمسح على وجهه وهو الحسن في قول لان الوجه ما يوجه الناس والعجوة
هي التي يوجه الناس لا يجب اصال الماء الى تحت شعر العجوة فانه بافتقار الروايات الى هذا المصنف لا يبرأ
اشجع الامام المتوفى الشريف ابو بكر بن محمد بن ابي حنيفة في الامام في الغرض والاصول وعالم كامل في
المغفل والمنقول انما اعلم من الامام ان ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
عن ابى يعقوب يوسف اليك عن ابى الحسن النوفلي عن ابى جعفر الهندي عن ابى بكر الاشعث عن ابى بكر الاسكاف
عن محمد بن سلمة عن ابى سليمان الجوري عن محمد بن عيسى بن عبيدة بن عيسى بن عبيدة بن عيسى بن عبيدة بن عيسى بن عبيدة
والاشعث وثقة الطبري ابو بكر السلمي ايضا عن ابى الدين المرعشي محمد بن احمد بن ابي جعفر الهندي عن ابى بكر الاسكاف
حلب الامام محمد بن زكريا ثم توجه الى شيخه ودرس مسجده خاتون وغيره وكنى في شرح الجامع الصغير ووقف كتب على

الى سنة خمس وثمانين فعلق عليه الجاهل من الزوائد ولا تفي الخلاف ومفهوم الكتاب مبسوط وكتاب
 ادب القاضي بخصاص والاخبار والاشارة المسند التي شغل عليها الكتاب ثم قال ان شاء الله تعالى محمد بن محمد بن الحسين
 شدة عليك باطل الزيادة انما يكون اذا دلت الى البحر مشكلا لم تزل تظن بياها دائما ومشار باليدى
 اذا هراسك رابت في كتاب جامع احكام الصغار لمحمد بن المفضي محمد بن محمد الاستروشني قال وفي تجنيس لوت
 رتبة السجدة في فومسج ربل بوزن السجدة قال الشيخ الاسلام برهان الدين هكذا ذكر في فتاوى الامام العلوي وقد رانا
 على شيخنا مناجاة الشريعة من جميع القراءة من لانهم لا يجوزون لابلز السجدة لال سبب سماع طاعة محمود
 القلاوة بالتميز ورايت في الفصل الثامن والعشرين من فصول المفضي محمد بن محمد الاستروشني ايضا قال استفتي الشيخ
 الامام علاء الدين عمر بن عثمان و الشيخ الامام علاء الدين علي بن عبد الوهاب الشيخ الامام منهاج الشريعة محمد بن محمد بن
 رح مروى مرزى خريد بيع وفاد علاء ابن زرتريك انديش از علاء علي برد از فروشنده بيم باز مي به قاضي و برابر
 كفنن سيم چير كنيد ياني اجاب علاء الدين في واجاب منهاج الشريعة كنه واجاب علاء الدين كنه بشرط انكم حاكم كنيد
 بروز بريد و سئل غيرهم من المشايخ فوضي بعض السنة لم تخرج الغدة بعد ثم نقد البائع ثمن بل ثمنه فصار من العدة
 لم تخرج نقد ما مضى من السنة لا قال بعضهم بل ذلك بخلاف ما اذا خرجت الغدة ولم تخرج ويغني العقد في حقه وهكذا رابت
 في فوائد والكد ورايت في فوائد شيخ الاسلام نظام الدين استفتي شيخ الاسلام برهان الدين رح اذا فسخ البيع في البيع الجائر
 بعد ما مضى من السنة هل يكون المشتري من الغدة بحسب ما مضى من السنة اجاب نعم لذلك ونقسم الغدة على ثمن شتر جزا
 فيما مضى من السنة قبل وهل يختلف الجواب فيما اذا ظهرت الغدة وبينما اذا لم تظهر اجاب لا يختلف قال نظام الدين
 وقال استاذنا شيخنا شيخ الاسلام علاء الدين بفصل ويقول ان ظهرت الغدة عند الفسخ فالجواب هكذا وان لم تظهر فالغدة
 لا تقسم لانه اذا لم تظهر ففي اشئ يتقي حقه قال وكان ذلك يقول بان طريقة ان يبقى العقد في قدره فلا يتفاوت بينهما
 اذا ظهرت الغدة وبينما اذا لم تظهر لانا ففصلت الجواب ادى الى الفرق من الشراء لانه لو اشترا في الخرافة فوضي
 البائع ثمن في البيع فالت حقه اصلا وفيما قلنا وفتح الضرر فيصار اليه ورايت في رين فتاوى شيخ الامام علاء الدين

الله بنادي روح بانيه سيم اعدوه مستبش من انك شمسك غلبه برادر قاضي مير كسبر قال يا قال في تايك غله
 برادره واسم علم مراديت في قوله سل شيخ الامام علاء الدين علي بن عبد الوهاب الشيخ الامام علاء الدين محمد بن
 عثمان و شيخ الامام سناج الدين محمد بن محمد بن الحسين حج خرمن بوقا محمد و كرا به بركي فروخت سيم بيا بنشيد
 اين تصرفات از كونا فاشد باني ايجاه و جميعا في واسم علم سيمه حبيب مير علي بن سناج
 سيمه حبيب مير علي بن سناج سيمه حبيب مير علي بن سناج سيمه حبيب مير علي بن سناج
 الاوراق و ظهور الاوراق او صدا و انه في العلم والادب و محبته زمانه في طريقت الخلاف و المذهب بخصيصة كثيرة و كثر
 المنافع و منها كتاب الشافع و هو المختصر المبارك في الفقه فقه السند به خلق الكثير و له الكتاب الملتقط في الفقه و قوله
 و الجامع و خلاص المغني و الفتاوى و له كتاب الاحقاق و له ايضا في الفقه فقه السند به خلق الكثير كتاب سماه سناج
 في مجلدين و غيره ذلك بفضل الاول من الفصول الاستروثنية ذكر السيد الامام الاجل ناصر الدين في المشور و دار السلام
 صارت و دار الاسلام باجر و احكام الاسلام فما بقيت علقه من علائق الاسلام يترجى كتاب الاسلام و ذكره في
 ان البلاد التي في رايه الكفر لا شك انها بلاد الاسلام و لا بد من الحرب و لا بد من الحرب لانهم ظلموا فيها
 احكام الكفر و الفساد و سملون و الملوك الذين يتبعونهم من ضرر سملون و ان كان من ضرر ضرره فكل ذلك ايضا و كل ضربه
 و ال سلم من جهنم يجوز منه اقامة الجمعة و الاعياد و اخذ الخراج و تنفيذ القضا و تزويج الايتام باستيفاء المسلم عليهم و اما
 طاعة الكفرة فتلك موارد او مخادعة و اما بلاد و عليها و الة الكفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمعة و الاعياد و يصبر القاضي
 قاضيا من ارضي المسلمين و عيب سيمه ان عيبه و اليه مسلما و في الفصل العشرين من فصول الاستروثنية ايضا عزوا الى احمد بن
 موسى الكشي انه ذكر في ايمان مجموع النوازل سئل القاضي الامام علي المروزي عن امرأة قالت لزوجه خويشتن خريم
 از تو بيم و هم شوهر گشت فرو ختم بدان شرط كه تا ده روز از من ده دم من دهی و ده روز كه شد و نه از اين خلع دست
 بود يا في قال لا يصح و قال نجم الدين رح صحيح و عليها تسليم ذلك و هذا التعليق بشرط القبول لا بشرط الاداء و ذكر في كتاب
 الاحكام ان صاحب الاحقاق اخذ بقول القاضي علي المروزي و نص في الكتاب على انه لو قال لها ان عطيني الفاقا

علائق لم يفتقر الا بالادوية مخلوقة في تلك المناطق على ان يتطابق في تلك المناطق في قبول وفي العبادية والسيادة ناصر الدين
 يقول القاضي المرفوعي ذكر في كتاب الحكم وفي الفصل الثالث في العبادية في الحكم جرة كتب الوثائق
 وذكر السيد الامام الاصل ناصر الدين ابو القاسم الشهيد المنقط ويوزن القاضي ان يأخذ الاجر على تسبيل الجوارح والضمير
 للوثائق ويأخذ قدر ما يجوز اخذه وتاميل في كل الف تحته لا نقول به ولا يمين نقض اصحابنا ج داي مشقة للكتابة كثرة
 الحسن وانما يجوز منه بقدر مشقة وتقدر على كمالها في الحكم والكتاب باجر كثير في مشقة فليد في الحكم الاثر
 وذكر الامام ناصر الدين ابو القاسم الشهيد في روضة كتاب الخلد في احوال في النودل قال ابو جعفر لا يأخذ ثلثه ارضا بالنصف
 لغيره بها بشرط فقا يصح وزرع اثنان بعض روض حنطة ثم حرا ثلث وزرع بعض الارض شعير انتبط ذلك المكان باو
 كل واحد منهم فالحنطة بينهم ورجع حسب الحنطة بثلث البذر على اثنان والشعير بينهم ايضا ورجع هو عليها بثلث الشعير الذي يند
 بعد روض قضيب حسب البذر وارض فلو ان يوزن فالحنطة ثلثا لثلاث الارض وثلثا لها وبنومان نقض ثلث الارض واما
 حرا شعير خمسة بسد السد له وارض السد لا تسمى الشعير زرع قضبانهم وثلثين ذرع بحن وعقبه فان الارض
 متعة ثلثي ذلك وفي الفصل الثالث من كتاب البصرة من فتاوى القاضي ظهير الدين السبكي قال لو فوا
 اياك نعيه تركت الشدة بذاته يصير من اياه الشمس فتكافئ في كل شمسك نعيه بهذا اختاره الامام نجم الدين النفي وذكر السيد
 ابو القاسم في الاحكام ما لا يقصد واخذ من الاحكام المسائل الكثيرة والحكايات العجيبة حسب خلاصة الفتاوى بحمودة
 بن محمد بن ابي الحسن الفارابي في خلاصته ومجموعها من نيف وسبعين مصنفا من مختلف الاحكام هذا هو اللؤلؤ
 لابن محول واليهستان ابي العيث والحجل الماثورة للامام نجم الدين السبكي والروضة للزندوسى واجمعا يعلمون للفرزاني
 وجميع الابواب المشهورة وكتبه لا يمتد في اشغال وعيون الاخبار لان قتيبة الدينوري والدفائق للعلي بن
 المبارك وغير ذلك وفي العبادية في الفصل الثامن عشر جمل ادعى على آخره الا فانكر فقال المدعى انه كتب في خط
 فانكر المدعى عليه ان يكون خطه الا فانكر فقال فامر ان يكتب على البياض فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة وانه
 على انها بخطه كاتوب حده لا يقضى عليه بالمال المدعى لان هذا لا يكون على حاله اما قال هذا خطي وانا كتبه وليس

والأفلا وروى الحسن عن أبي يوسف ثمراني ثمر وروى عنه ذراع في ذراع وروى من يمينه ومحمد بن حماد قال
ربع الثوب قال الشيخ أبو بكر تعتبر ربع وقصر الثوب وهو السراويل وقد ذكره جده والدة فاضى القضاة أبو القاسم علي بن
رج في شرح هذا الكتاب الذي منعه أني قد رأيت فيما علق من الشيخ أبي بكر أنه ربع ثوب يجرى في الكفارة قال
بعض الناس ربع الموضع الذي يصيب كربع الكرم وربع النبل وقال بعضهم ربع الموضع أصاب ولا ينقص ذلك من
التقديس إلى هنا من التهنيد وفي جواهر الفتاوى في الباب الثاني من كتاب الطهارة قال شيخنا فاضى القضاة
الشيخ الإمام جمال الدين الفاضل في عصره المظهر بن حسين بن سعد بن علي بن هبة البزدي حمزة بعض أصحابنا لا يفتيهم
وإن لم يجوزوا المسحف وحده يثابرون فبعدوا حرمة دون حرمة المسحف وفوق حرمة كتب العربية والأشعار واختار
في ذلك من ينظر إلى حارة لا يفتيهم في ذلك ما فيها من الآيات لا يجوز أخذها وإن لم يكن ذكرها فيها يجوز أخذها
ولمساوئها إلا إذا كان ذكرها في قصيدة واحدة وفيه شيء من حجة القرآن فلا يجوز وإن كان معه ما ليس بقرآن حتى لا يجوز
قراءته في العلوة مثل هذا ما قلنا في القرآن قاتلوا قصيدة فقرأ القرآن وكان قليلا لا يجوز للمجنب وإن لم يقصده وأجاز
بسوره فقال إن الله وأنا البه راجعون أو يجبر لشره فقال الحمد لله رب العالمين وإشمال ذلك جاز لا لم يقصده
القرآن فكذا كانت الحبل وليس وإنما يكون فاصدا إذا كان ذكرها فيه فاما إذا لم يكن ذكرها فيه من الآيات فقد
قصده حمل القصة وأنه ليس بقرآن فيجوز وأثبت في جواهر الفتاوى أيضا في الباب الثاني من كتاب الذكر الميتة قال شيخنا
عن شيخنا مفتي العصر فاضى القضاة جمال الدين البزدي المصاحفة هل هي بدعة وهل ترخص لشيء قال ليست بدعة
وقد جاز لا تفرقها إلا أنه ينظر إن أراد به التلهي بقرآن ذلك يمنع عنه وإن أراد به تفصيل القوة ليقدر على المحافظة
مع الكفرة فإنه يجوز وبشأن عليه كثر ما يثبت أن أراد بالطرب والتلهي يمنع عنه وبزجره وإن كان مفادها وأراد به
القوة والقدره عليها جاز ذلك في نظر ورأيت في كتب الطهارة والحدود في الباب الثاني من كتاب الطهارة جاز ذلك في المحافظة
أو كان المقصود من شأنه في المقادير لم ينه عن يوم القيامة وقال الشيخ الإمام جمال الدين البزدي إن ما عليه
وبعد من جاز في حقه بالغفرة والرحمة والصدقة يرجى أن يجازيهم عنه يوم القيمة وأثبت في جواهر الفتاوى أيضا

اخذ اية الطريقة وشيخ الحقيقة من اهل سمرقند وعلى ان نسبتة تفصيل بابي بركن الصديق رضي الله عنهما نزل بعد
 واقعة بالحدثة النظامية على اسعة شبي من فقهاء الشافعية ويرجع في الفقه الشافعي ثم سبب له نسبه التوفيق
 وولد على سواء الطريق نصيب الغزالي واقطع عن الناس ثم افر العزلة والخلوة واخذ علم التصوف وادب الطريقة
 من ابي الفتح احمد بن محمد الغزالي الطوسي من ابي بكر النسايج عبيد الطوسي من الشيخ ابي القاسم الكركاني من ابي عثمان
 المغربي من ابي علي الكاتب من ابي علي الروادبار عن السيد ثقة جليل البقعة من سيرة اسفطية من عوف الكوفي من
 داود الطائي من حبيصة من حسن البصري من علي بن ابي طالب من ابي عبد الله من سيرة باهر الاظم من عبادة السند
 وروعة الخلق اليها وارشاد الاصحاب الى الطريق المستقيم وسمت بركاته على المريدين والمتواردين وكان من هداية
 الدين وادبته المؤمنين وكان قد بقي سنين بالقربية على ظهره بالاجرة ونفقت بذلك هو وعياله ومن بعده من اصحاب
 وكانت له خربة على جبلته باوتختها هو وصاحبه يحفره عنده نفوس وانفسان واجماعة الى ان استمر اسمه بعد حجة
 الكوكب زيارته ووافقت السلاطين بتفصيل عتباته فبني تلك الخربة رباطا وبنى الى صانها سنة فصارت احدى
 التي اليه من الخائفين من الخلفاء والسلاطين وغيرهم ثم درس بالنظامية ثم عزل نفسه وقيل ان الناس اجتمعوا اليها
 وفتح بسببها لا يحصون وكراماته كثيرة مشهورة وله تصنيفات منها كتاب ادب المريدين وفي الفوائد الصوفية تفصيل
 اجاب الاول ذكر الشيخ الاسود ضياء الدين ابو نجيب سمرقندي في ادب المريدين انه سئل الجليل عن فائدة المريدين
 في المكاشفات فقال انها تقوى قلوبهم تفصيل بل في ذلك حجة من كتابه تكملة فقال نعم قال له لماذا ذلك نقص عليك
 من اخبار الرسل ما ثبت به فواو ذلك الى ههنا من الفوائد الصوفية وقال فيه اجمعوا على ان الفقر افضل من الغنى اولها
 مقرونا بالرضا فان اخرج من غير ان يرضى عن الفقر فليس له ان يرضى عن الفقر فليس له ان يرضى عن الفقر فليس له ان يرضى
 واليه السفلى تجد المنفعة يحصل اشئ فيها تفصيل السخا والسفا على فضل الفقر فمن فضل الغنى لا اتفاق والوعاء
 على الفقير كان كفضل المعصية على الطاعة فضل التوبة ومن اصحابه الشيخ عمار ياسر والشيخ روزبهان الكبير بصرى والشيخ
 اسمعيل قسري وابن اخيه ابو نجيب شهاب الدين بن عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمرو بن اسهر ورد صاحب ارف المعاني

شرح الجامع الصغير وشرح ادب القضاء والمصنف وغير ذلك قال جمال الدين المصري وهو مؤيدنا الامام القاضي الفاضل
 فخر الدين بن ابي اسحاق بن علي بن خلف توفي ليلة الاثنين الخامس من شهر رمضان سنة ثنتين وثمانين وخمس مائة
 وثمان مئة الف سنة وسبعة وثمان مئة الف سنة شيخ الاسلام احمد بن سليمان بن كمال باشا من اصحاب طائفة الاجتهاد المسماة
 حيث قال في ذيل رسالته ان اولاد الامام يدعون في الاولاد ام لا يطبقون المجتهدين في المسائل التي لا راي فيها من
 محاسب الله في الخصام والطعن والكرخي شمس لا ينة الطور ومثل لا ينة الشجر وفخر الاسلام ابن زوك وفخر الدين قاضي
 وقدم مفضل في الكنتية الثانية في ذكر الشيخ الامام علي الرازي قال برهان الاسلام الزرقاني في كتابه سيمع في فضل
 جلاله السبق كان شيخ الامام فخر الاسلام قاضيا يقول شيخ التفتة ان يحفظ نسخة واحدة من نسخة الفقه وانما نسبة له
 بعد ذلك ما يسمع من الفقه وفي كتابه بيان من الغيبة نقل عن النوازل قال له على كل واحد منها خمسة واربع فخذها
 منها ثم وجه بعضها بغيره ولا يدرك من فليس له شيء على واحد منها ودرها فان كانت سبعة فخذ حتى تزيد على خمسة فان كانت
 البهجة ستة فخذ ان يرد على كل واحد منها ودرها وان كانت سبعة فخذ من وان كانت ثمانية فخذ ثلثة وان كانت تسعة
 فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منها خمسة للتفتة قال نعم الانية اعلمى قلت لا استأذن يعني القاضي فان وجهي
 يتنوع الرد على قول التفتة لان خط الامام خطا يعجز غيره باستملاكه فقال لكن من الرد ثابت يقين وانما
 يبطل لو كان المردود غير ما اخذ منه وفيه شك فلا يطل به الثاثل يقين وفي اخذ منه في فصل الاول من كتاب الصلوة
 قال وفي واقعات القاضي الامام فخر الدين الاوزج حيث ذكر الموزن ان الامام يكون علما باوقات الصلوة لا يتخلى ثواب
 الموزنين واحب الي ان يكون الموزن علما بالسنة ولا يكل الموزن ولا الامام ان يافقه على الاذن والامانة اجرا
 فان لم يشك عليهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجهلوا في كل وقت شيئا كان حسنا بطريق ولا يكون اجرا ورايت في حاشية
 فضول محمد الدين محمد بن محمود الاسير شني نقل من محاضر الامام القاضي في خط محمد بن الحسين الفارسي الشهير بصدر الامام
 محضر دعوى الاقرار ابتداء وصوف دعوى الاقرار ابتداء ودعى على اخ الفاعل قال لانه اقر بجهة المال اما اذا دعى بغير
 السبب ثم قال كذا ان لا يكون دعوى الاقرار قبل افرج نواف هذا الكتاب في الفضاة دعوية من اور القاضي المنسوب اليه

وكان قاضي سافى البحث عديم الشبهة مفرد الذكاء حاضر في محل كان هو لث رايه والقاضي مخلص من غفلة الارض
 الى بين يديه وكانت الطلبة ترحل اليه من البلاد المتقطعة اليه في العلوم اثار الغيبية وادارة الفضل والنفوذ في كل
 كالشيخ الامام فخر الدين قاضيه خان والعهدة الكبرى بان الدين حساب المحيط والذخيرة محمود بن احمد بن عبد العزيز بن محمد بن
 وشيخ الامام زين الدين ابو نصر احمد بن محمد بن عبد العباسي حساب الفتاوى والفتاوى النظرية في علم الدين محمد بن احمد
 القاضي البخاري وغيرهم لاسيما بوضيعة كتاب البيهية وكفاية المشتبه ونشر الذاهب كتاب تجنيس كرات في معرفة ما كان
 ولكن في كتابات جميع النوازل وكتاب في الفرائض قال المولى العلامة شيخ الاسلام ابن محمد بن عبد القاضى البخاري وغيرهم
 لاسيما بوضيعة كتاب البيهية وكفاية المشتبه ونشر الذاهب كتاب كمال باسما في الفصاح الاصلح في المسح قال صاحب
 في كتابات النوازل واما يجوز المسح عليها اذا كان الا بغير الجراحة اذا غسلها فالا لم يفرج مسح على الجراحة وان
 مسح على الجيرة سواء شدة ما على وضوء هو على غير وضوء وان افرسح على الجيرة ايضا سقط المسح وكذا الحكم في موضع
 والزيادة على موضع الجراحة تتبع لها ثم قال في الفصاح الاصلح وفي تجنيس نقلا من مسووط شيخ الاسلام اذ افرسح على
 الجباة بل يجزى ام لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه ان مسح على اكثر اجزاء وان مسح على نصف
 وما دونه لا يجزى وبه يفتى وكتاب المشجعة جمع فيها مشاخره قال بربان الاسلام الزرقاني في فصل وقت الغسل في كتاب
 تفصيل المتعلم قال استاذنا شيخ الاسلام في مشجعة كم من شيخ كبير اذ كثر وما استخرجته واقول على هذا الفتوى في بيان
 هو يفتى على قوت الكتاب الهنفي. ما كل ما فات ونفي يفتى. ودره حرس ومن شعاره شعر ولم اؤمل اتمام من اهل هذه
 فكيف زوال الشوق بين جوانحي. ولكنني لم يكن غيب عيرت. وخلصت لابي من جميع جوارحي. نقض عليه العلم الغفير
 ومن نقضوا به كثير منس الاية الاستاذ الموقر واليه محمد بن عبد الله الكوردي وشيخ الاسلام جلال الدين محمود بن حسين
 الاسترشدي والد محمد الدين الفقي محمد بن محمود صاحب الفصول واخذ عنه العلم اولاده الامام وشيخ الاسلام جلال الدين محمد
 بن شيخ الاسلام نظام الدين محمد بن شيخ الاسلام علي وشيخ الاسلام علاء الدين ابى بكر وشيخ الاسلام والد صاحب الفصول
 علي بن ابى بكر بن عبد الحليم الفرغانى ارشدته في الرعيانة ورحمة الله عليه واد الشاش والشاش من مدينة قبادقار

وأخذه الفريز ففرغ من الفريز من فرمى فارس ومن غسان ففتح الميم مدينة من شيا به بلاد فرغانة والرشدة
 كسر الراء وسكون الشين معجمة وفتح الال المهملة في آخرها النون من بلاد فرغانة مات رح خمسة عشرة وتسعين وخمسة
 وفي الجواز المصنعة عمر بن علي أبو حفص واللام برمان الدين صاحب الهداية نفقه على والده حتى برح في العقد وبأخوه
 محمد ثم قال في باب الميم محمد بن علي بن أبي بكر اللاح المصنف على الدين صاحب الهداية نفقه على أبيه أقول كان محمد بن علي
 يقرب جلال الدين ومعه في نظام الدين قال في العمادية في الفصل السابع والعشرين وأفرأ من الال الموصى النفا
 بنظره نفا بالباب السبع والتشيس رأيت بخط من أنشأه من علي جلال الدين محمد بن شيخ الإسلام برمان الدين كذا كذا
 في في بيع الوفاة سجي مسند بنهما نفقه من الفصول الاستثنائية في بابها بعد وقتني في الوفاة مسند والفضل مسند
 في قرأة الهداية محمد بن علي الهداية البنية أحد عشر مرتبة ذكر في فصل الكيفية الأولى وعلم أن شيخ الإسلام برمان الدين
 بن أبي بكر صاحب الهداية قد ألف أول الهداية المسند ثم أشرجهما شرحا رحمه بكفانية المستفي ثم صرفه عنه إلى شرحه ثانيا
 وأرسمه بالهداية فأنها مسند إلى الهداية لا محالة على أصول الداراة وانظر أنه على عنوان الرواية فأنه قال في أول
 الهداية قال أبو الحسن بن بكر بن عبد الجليل كان نظريا ابتدأها أن يكون في العقد كذا فيسب من كل نوع صغير عجم
 كيفية خطها إلى غير نعمت أن جمع بينهما ولا اتجاوز فيه منها الالمت الغزوة البه ومبينة بدارية انتهى وقت
 شرحه لو سميت بكفانية انتهى فشرعت فيه والودع سين انتهى ونفقه وفقه الحديث قال حسن بدارية الهداية وقد جرى
 الودع في بدارية المسند إلى شرحها بنونين الالمت شرحا رحمه بكفانية انتهى فشرعت فيه والودع سجي بعض المسند
 وحسن الكا وعنه النفا في الكلام الفريز بنيت فيه بنونين الالمت ب وثبت أن يجوز لاجلها كذا فيعرفت النفا إلى شرح
 آخر من رسم بالهداية أجمع بنونين المسند بين برون الداراة ونون الداراة حتى الالمت منتهى إلى مزيد الوفاة غريب
 إلى الأطول والاكثرو من بعد الوقت عند نفقه الاقطر الأصغر والنفا من فيما يفتون نوابه ومن مناهي
 حب الديار والها قلت فأن قرأت كتاب الهداية على استاذك استاذ الفقه محمد بن علي السبغاضل الكامل
 الملقب على قضاء عسكر بانه المولى محي الدين السيد محمد بن عبد القادر بن كتاب السبغ إلى ما ليس له فيقال في يومئذ هو المسند

لانه لو حصل المال في بيع ثبت غناه وادامه على التزم به باختياره لئلا يسارده واذ هو لا يتقدم الا ما يقدر على
 . والاراد بالمهر محله دون موجد ولا محاسب سؤ ذلك اذ قال اني فقير الا ان ثبت غدي ان له ما لا يحب لانه لم يوجد
 اليسا فيكون القول قول من عليه على الذي اثبات غناه ويروي ان القول لمن عليه جميع ذلك كان اصل المعرفة
 ويروي ان القول فيما بد مال وفي النفقة القول قول الزوج انه معسر وفي اعتناق الولي لشرك القول لمعنى المستدين
 قويدان القولين الاخيرين واخرج على ما قال في الكتاب ليس من مطلق بل هو صفة حتى يسقط النفقة بالهوت على الاتفاق
 بكونه عند الحقيقة ضمان الاعتناق قال في العناية قوله ويروي ان القول له الا فيما بد مال ويروي عن جقيقة وسقط
 لانه عرف دخل شيء في ملكه وزاد تحتل فكان القول للمدعي واما لم يكن بدله ما كالمهر وبدل الفسخ وما اشبه ذلك فاقول فيه
 قول المدعي عليه لانه لم يدخل في ملكه شيء فذلك ثلثة اقوال وفي مسئلة قولان اخوان احدهما ان كل ما كان سبيل لغير
 والصله فالقول قول المدعي عليه كما في نفقة المحارم والاخران حكيم حكيم الزى ان كان بهن في الفداء كان القول له ان كان
 زنى الا غنيا وكان القول للمدعي الا في اهل العلم والا شرف كالمعونة والعباسية فانهم يختلفون في الزى مع خاتمهم
 حتى لا يذم بهما جميعهم فلا يكون الزى دليل اليسار وقوله وفي النفقة بيان ما هو الموقوف من الزانية ذكر في كتاب النكاح
 ان المرأة اذا اومت على زوجها انه معسر فادعى نفقة للموسرين وزعم الزوج انه معسر وعليه نفقة للموسرين فالقول قول
 الزوج وفي كتاب الاعتناق ان احد الشريكين اذا اتمت نفقته من العبد فزعم انه معسر كان القول قوله وانما ان مسئلة قويدان
 والقولين الاخيرين اما ما يمد بالمدعي كان القول فيه من عليه في جميع ذلك فلا يجل القول قول الزوج والموسرين انما
 باشر اعتقه النكاح والعتاق فلو كان صحيح ما ذكر ولا كان القول للمرأة والشريك الساكت في دعوى البس رواه ابي حنيفة
 للمدعي كان القول لمن عليه الا فيما بد مال فلا يملكه من بدل المهر وبدل ضمان اعتناق ما لا يجل القول قول من عليه علم
 ان الصحيح هو قولان الاخيران وقوله واخرج على ما قال في الكتاب يعني القيد في جواب من ليس بفقره المذكور في معرفة
 ان النفقة على ما يدل الاتفاق ليس من مطلق بل هو صفة حتى يسقط نفقة بمعنى الصلة ولهذا لا تسقط بالهوت بالاتفاق وقد تقدم
 ان الذين صحيح هو لا يسقط الا بالبراس لا الذين او بايضا عند الحقيقة رجح وجبته لا يرد على في الكتاب هو قوله جقيقة

و بطل الدال وفي فوائده حجب المحيط الموجود في المستحسن بل ثم باء المستحسن وانما حجب المحيط انما يتخذ البيع انشا
دون الدال لان البيع الدال يوقف وانما يثبت في بطله وقال غيره من المتأخرين يتخذ البيع الدال وفيه القاضى الم
فخر الدين يرح وقال واحد من الثقات رايت انه يتخذ البيع الدال وفيه القاضى الم في الفصل العشرين من فوائده
بيع جازي يوقف بيع جازي يوقف كبيع راسي فسخ ثم داند مال وفار يوقف كبيع كذا ان يبيع راسي يوقف
يشفي الال يبيع كذا ان المال لم يبيع على ابيع وانما يبيع الفسخ فلم يبيع على ابيع من فسخ يبيع راسي يوقف
وانه قال وقعت من مستند في زمان العاشر وانفقت جوية اولاد وجد شيخ الاسلام مريان الدين انه الال يبيع راسي يوقف
في كتاب التمسك وقال ابو حنيفة يوقف كبيع على ظاهر العدة في مسلم ولا يسل متى طعن الخصم وقال ابو يوسف ومحمد لا بد
السل من فسخ في السرة العدة في سائر الفروع لان الفسخ مبني على جهة وهي شهادة العمل في الفسخ من العدة وفيه
خصا من بطلان وقيل هذا اختلافت عرو زمان والقوى قولها في هذا الزمان يعني ان ابا حنيفة ايجابه زمانه وكان
انما عليه ولا يوجب ايجابا في زمانها وقد تغير الناس وكثر الفساد ولو شاء ابو حنيفة لقال بقولها ولهذا قال والقوى قولها
وكذا في الهدية في كتابه كراهية ثبت حكمه اذا حصل من يوقف على ايقاع ما يوقف به سخطا كان او لصادق الله في كتابه
ان الاكراه لا يتحقق الا على السلطان لان المنفعة له والقدرة لا يتحقق بدون المنفعة فقد قالوا هو اختلافت عرو زمان لا اختلا
جدة وبرهان فلم يكن القدرة في زمانه الا على السلطان ثم بعد ذلك تغير الزمان وادله وكذا في الهدية في كتابه في فصل ما يغير
بطل الفاعل ولو صبغ السواد ثم نقصان عند حنيفة وعندنا زيادة وقيل هذا اختلافت عرو زمان وقال السلف فابو حنيفة
اجاب على ما شاع من عرو من عرو بنى ابيه وقد كانوا منقبضين من السواد وقد كان ابو يوسف يقول ولا يقول ابي حنيفة
فما فقد الفضا وهو غير السواد احتاج الى التزام ثبوت ذلك فخرج وقال السواد زيادة وفي العدة في الفصل الثاني عشر قال
جدي في تخميس اذ ارجع المولى ارضا موقوفة وبني المستحق فيها بنا وقار وغيره ان يزيد في العدة ويخرج الدال فان جاز
مشاهرة متفق عند كل راسي ثم يبيع في الجارة ينظر المكان رفع البناء لا يضر ما يوقف يرفع البناء لانه ملكه يبيع على
يرفع اذالم يرفع هو وان كان رفعه يضر ما يوقف ليس لسانه لانه وان كان ملكه ليس له ان يضر ما يوقف ثم اذا كان رفعه

الأصل برهان الدين رح في بيان احكام المأوا المستعمل من المحيط ورايته ايضا في المحيط في الموضع الذي عينه وهو المحيط البرهان
 اذا وصل الصبي بين في الاثنا على قصد اقامة القرينة بل يصير لا يستعمل لا ذكر بعينه المستعمل في شئ من الكتب قد وصل اليه ان
 بين المستعملات واقعة الفتوى ودرجتها فيها فتوى الشبهة حكام الدين على فتوى القاضي الامام جمال الدين الرغيد موط
 خالي ولا شبهة في غير هذا اذا كان الصبي على الاطلاق من اهل القرينة وهذا صحيح اسلامه صحت بعبادته حتى يوم بالعبادة اذا
 بلغ سبعا وبغير عيبها اذا بلغ عشرة وفي المحيط البرهان في نيل نوع الغسل من كتاب الطهارة كره بعض شائخنا دفع المصحف
 والوج الذي عليه القرآن الى العيسان وعامة مشائخنا لم يروا به باسالا منهم غير طهين بالوضوء وفي ان خير تفسير القرآن
 ورايت في العبادية في اخر الفصل الحادي والعشرين حكى من القاضي الامام جمال الدين الرغيد وهو كان حال حسب المحيط
 انه ذكر الحاكم الشهيد في المختصرات حكم الجنانية يسرى من الامة الى الولد وشارحه في الباب الثاني من جمل الجامع ان
 الجني عليه يسرى الى الولد الجنانية ذكره بهذا حسب المحيط في ذخيرة انتهى ورايت في العبادية ايضا في الفصل التاسع عشر
 السيد سعيد تاج الاسلام احمد بن عبد العزيز بن عمرو القاضي الامام صدر الامة احمد بن محمد بن محمد و الشيخ الامام طهيد الدين الحسين بن
 بن عبد العزيز المرفي و الشيخ الامام علاء الدين عمر بن عثمان السمرقندي الموصوف بعد جمعهم السيد براكه مروي ملكي خرد باز
 ويكرى بشرط انكم مروتني كراين بائع بها بوي باز و مشتري مسج باز و يد يادان شرطه جلد بها باز و يد فلا يتبع بها
 و بعض كرونه بدس مسج كاش و با كتيب بان الاين حسب المحيط من اسيد الامام تاج الدين شود والد علم تمام المستند
 مذكور في ذكر السيد سعيد وفي العبادية ايضا في الفصل الثامن والعشرين لوقال لامرأته ترا اطلاق لي زبان من شئني ان
 تبسري زمة الزوج او لا من المهر حتى يقع الطلاق و ذكر في مسائل الدرر باليد المعول امر ما جردا وقال في زبان من فاذا و
 الشرط فعلها ان تبسري زمة الزوج او لا ثم تطلق نفسها حتى يقع الطلاق كذا اجاب كذا شيخ الاسلام برهان الدين
 والصد الكبير حسب المحيط وفي العبادية في الفصل السابع والعشرين ذكر الفتوى الوصي اذا اشترى مال البتيم فبقيته اذا كان
 خير البتيم فبقيته ان اشترى ماله او عشرة بخمسة فباعها او سبع منه مال نفسه ماله او خمسة بخمسة فباعها
 و باقها لا و بقيته و ذكر في الفتوى سبع الوصي فباع البتيم و لم يشترط في الكتاب شيئا و قال في المسألة الثانية المخلو هذا الجواب

اما جواز المتأخرين انه انما يجوز باحد الشرطين الثالث اعلان يغيب فيه احد الغيبين او يصغر حاجته الى عينه او على
 رين ولا مال له الا هذا ويقتضي كذا ما ثبت المستند في واقعات البراءة وفي الفصول الاستثنائية في الفصل الثالث
 والعشرين نقول من فتاوى قاضي خان مودع رجل غفارا او ضيعا لولده او صغيرا مثل قيمته او غير سبوقه او كان الاب
 محمولا عند ان من او مستورا كان جازيعة ولا يكون للمولود ان يخل ذلك البيع بطلبه او يبيع كذا بطلبه ممن عند والده فان
 قال الاب ضاع الثمن او انقضت عليك ذك انتفذه منه في تلك الحق يقبل قوله وان كان الاب قد سدا لا يجوز بيعه لاب
 ان يقبل سبعة اذا بلغ الا ان يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا كان محمولا او مستورا فانظر به منه مباشرة البيع على وجه
 الخيرية بخلاف ما اذا كان غاسدا او كذا او حاسب المحيط به المستند في الزبادات وحلل في الوجهين الاولين فقال ان كان
 شفقة كاملة ولم يباين هذا المعنى معني آخر فكان هذا البيع نظرا لمجوز وقال في الوجه الثالث لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير
 بان يبيع بضعف القيمة لانه حاض ذلك المعنى معني آخر فلم يكن هذا البيع نظرا لمجوز وان باع الاب غير الضياع والعقار كذا
 الجواب الا ان الاب اذا كان غاسدا فله جواز بيعه روايتان في رواية يجوز بيعه بوفد ثمن منه ويوضع على يدي عدل صا
 لال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير وذلك بان يبيع بضعف القيمة او بغير الثمن وفي الاستثنائية
 ايضا في الفصل السادس عشر ذكر في شرح الجامع الصغير صاحب المحيط والجميع ان دعوى العبد منه بحقيقة روح شرط في حرية الاكل
 وفي المتن العوض وان انتافض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة ولا في حرية الاكل ولا في المتن العوض وبطلان
 هذا في باب الخفاف من سبيع الجامع الصغير وذكر في منفرقات منادات المحيط الا قبل البينة على متن العبد بطلان الدعوى منه
 بحقيقة خلافا لها تقبل في متن الامنة وطلاق المرأة حسنة من غير الدعوى ولا كيف على متن العبد حسنة بطلان الدعوى
 بالانتفاء من كل كيف على متن الامنة وطلاق المرأة حسنة بطلان الدعوى اشار محمد رح في آخر كتاب التجرى الى انه
 وكذا ذكر في شرح القدر وذكر خمس الابنة الخمسة في مقدمته بالسبب سدة انه كيف فيقال عند الفتوى وفي الفصل الثاني
 والعشرين من العادة يجوز للقاضي ان يبيع مسمى اذا كان الوارث غائبا وفي شرح ارباب الفاضل منسوب الى صاحب
 ومن اثنى بذلك في دعواه فليذكر صورة الاستفهام وغيره الى هنا من المحيط البراءة ورايت في محيط معنى الدين خيرة

في باب التطوع مطلق من كتاب الصلاة وكبره التطوع بالجماعة ما خلا قيام رمضان وصلاة الكسوف لقوله صلى الله عليه وسلم
 صلاة الرجل في بيته أفضل إلا المكتوبة ورايت في محيط الشجر ايضا في آخر باب التراويح صلوات تراويح ثم ارادوا ان يصلوا
 ثانيا يصلون فرادى لانه تطوع وتطوع بالجماعة مكرره ورايت فيه ايضا في باب منعه صحة الاقتداء وما لا يمنع نقله عن التراويح
 من نذر رجل يصلي صلاة ورجل اخر نذر تلك الصلاة التي نذر بها الاول فاعتدى احدهما بالاخر صحيح لانه صلاة واحدة بعينها
 ولو افسده كلاهما تطوع ثم اعتدى احدهما بالمفروض بالاخر في القضاء لا يصح لانها صلاتان مختلفتان ولو اشتراكا في نية واحدة
 وافسدها ثم اعتدى احدهما بالاخر صحيح لان الواجب في جميع اقتداء والمخالفة بالجماعة لان الصلاة منها ما وجبت بعينها
 بغير ما هو تحقيق البر فثبتت نقلها في نفسها فيكون بمنزلة التطوع الى منها من المحيط الشجر وفي محيط الشجر ايضا في باب
 صلاة الوتر والاصل في الوتر جماعة في كل وقت لان ذلك الشاغر فاقض من المكتوبات انتهى وذكر ربيعة المجتهدين في
 السنة والدين محمد بن محمد بن شهاب الكوردي الشهير بابن البرزني في الفتاوى البرزنية في الفصل الثاني عشر من كتاب
 الصلاة شرعا في نقل واقتداء واعتدى احدهما بالاخر في القضاء لا يجوز من هذا النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة
 بهذا الاسم بالجماعة لعدم امکان الخروج عن مقتضى الجماعة ولا ينبغي ان يتكلف لا نذر امة عالم كمن في الصلاة الاول
 هذا التكليف لافانته امر مكرره وهو اذا انقل بالجماعة على سبيل التداخي فلو ترك مثل هذه الصلاة تارك لم يعلم ان من
 انه ليس من اشخاص من وفي الفتاوى البرزنية ايضا في النعم ما يكره من هذا الفصل اني عشر الاقتداء في الوتر خارج
 يكره واقتداء على ان لا يكره وفي الفتاوى تكرار الجماعة يكره الا اذا كان السجدة على قارعة الطريق ومن يحنف اذا كانوا
 ثلثة لا ولو اكثر يكره ومن ابى يوجب اذا لم يكن على الهيئة الا لا يكره والا فبكره وهو صحيح وبالعديل من المحراب
 يختلف الهيئة فيما رو عن ابى يوسف الى منها من البرزنية ورايت في الحاشية لاهم ان هذا نقل من شرف الائمة الكلى
 اذا انقل بعد النذر فصل من ادائه بدون النذر ثم نقل من عين الائمة الكبرسي حك اراد ان يصلي نوافل قبل نذرها
 ثم يصليها قبل يصليها كما هي قال في سرار نجم الدين العلامة لا يمنع هذا اذا كان منفردا وان اراد ان يصليها بالجماعة
 لا يجوز الا بالنذر بان قال الامام بعد على ان اصلي عشرين ركعة تطوعا بهذه الجماعة فيسكت عن نقلها مني انما امام لم يمتنع

ويقول القوم صد على ان اصلي مع هذا الام نذره فيسرا الى قبله ما نسي اقتديت بهذا الام الى هنا من العادى
 وفي فتاوى شيخنا في فصل من يقتدى به الاقصد او به ولو نذر الرجل ان يصلي كعشرين وقال رجل ان غصه على ان
 تلك المدة وقد نذر ان يصلي احدى بالآخر يجوز ولو نذر الرجل ان يصلي كعشرين ورجل اخر غفله وقال والله لا يصلي كعشرين
 واقتدى بالخالف بالناذر جاز واذا اقتدى بالناذر بالخالف لا يجوز انتهى ورايت في فتاوى الفتاوى في الفصل
 الثالث من كتاب الصلوة ونور على العشرين والتراويح بالجماعة يكره فندنا بناء على ان صلوة التطوع بالجماعة يكره
 ورايت في الفتاوى الظهيرية في الفصل الثالث في العبد من روى الحسن بن عبيدة ان عبيد بن عبد الله بن مسعود
 فرأى ابي بل على وجهها وقال محمد لا يقيم شي من التطوع من الجماعة ما خلا التراويح وفي رمضان وكسوت ثمن صلوة العبد
 تودي بجماعة ما خلا التراويح في رمضان وكسوت ثمن صلوة العبد تودي بجماعة ولو كان صلوة العبد تطوعا لقال ما خلا
 التراويح في رمضان وكسوت ثمن صلوة العبد يوفي الكافي في التراويح ولا يصلي تطوعا بجماعة انها يكره اذا كان
 على سبيل التداوى او لاقصدى او لبراءة واما ان يكره في الاقصدى في ثمنه بوجهه اختلف فيه وان اقتدى به
 بوجهه ذكره الفتاوى هكذا ذكره المولى خسرو في الدرر الغرر فقل من الكفا ورايت في الفتاوى الظهيرية بالصلاة بالصلوة بالجماعة
 السنون انه قال فهم صلوا التراويح ثم ارادوا ان يصليوا بعد ذلك صلوات فذكر انه لا تطوع وصلوة التطوع بجماعة ليست مستحبة
 لانها لو كانت مستحبة لكانت أفضل من الصلوة فرأى ولو كانت افضل لكانت افضل لعلها هي راسل الله سمع وقال في تحفة المستفيد
 المصل الذي شرب الاذان والاقامة في الصلوات المكتوبة بالجماعة تاتي بجماعة وما هو مشبه بها وهذا الاذان في التطوع ولا
 اقامة لانه لا ينجي فيه الجماعة مطلقا اذا صلوا غير اذان واقامة لعدم التداوى وهو الاذان والاقامة جبراً وقد صح
 في شرح الكافي انما صحى ايضا في باب صلوة المكتوبة حيث قال انها يكره التطوع جماعة اذا صلوا على وجه مستعجل
 بعد الجماعة كما يدعى الى المكتوبة ولا شك ان استدعاء الناس الى المكتوبة لا يكون الا باذان فلو نذر رجل واذا نذرتم
 الى الصلوة الاية والنداء للصلاة ليس الا باذان هكذا الاستدعاء قال الشيخ عليه السلام لا يخرج من مسجد بعد النداء الا من
 وهو اذا لم يكن قد صلى فيه ذكره في الجامع الصغير الثاني باب ادراك الغنضة ايده ما ذكره في الفتاوى الظهيرية في باب

وكفل عشرة رجال كل الف درهم تباركوا الحمد الف درهم في بيته وصال القول عليها قال لا زكوة على كل واحد منهم لان على
 كل واحد منهم الف درهم ومن قبل الكفار فليكن القول ان يا قدس ابراهيم شاه نظير ما ذكرنا في الزيادة في باب السورة
 اتم رجل عشرة نفر يسمون في مخازن بيتكم الماروا بغيره فاعلموا بغيره من شاهكم فان صوتهم فاسدة لان كل واحد
 منهم شاه فذلك رأيت فيه في باب السبع رجل باع محبة عمه ما هو فاستقال النكان في الصيف فابيع فاشبه النكان
 في الشتاء فابيع ما كان السبع يذو في الصيف ولا يبرككم تقص من وقت السبع الى وقت القمح فذلك شتا فاجد
 لا يذو ب فمخوز السبع سئل ابراهيم محمد بن سلام من بيع الحمد قال لا يسلط الا اعمى وكان يذو الحمد العياضي مع يقني بنفسه السبع
 فيه مكانة تعرض له وقد كان الحمد الثاني من شرح التجرى يسمى بالبريد المقيده من سلكتك الحمد والمسته بخط المبيد الشيخ
 الامام ابو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي وهو من كتاب السراج الى اخر كتابه بشركة وكان قد قرأه على المصنف قراءة
 اتقان وتحقيق واجازة المصنف وكتب على اول هذا الحمد بخط الشريف والآن هذا الحمد عند وبنه صورة ما كتب عليه فقرأ على
 الحمد الثاني من هذا الشرح الشيخ الامام الزاهد شهاب الدين ابو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي دام توفيقه وهو من الى اخيرا
 طريقة قراءة واقف على معناه عارف بمعناه وقت ذلك يوم الاربعاء الرابع من شهر ربيع الثاني سنة سبع وخمسين
 وخمسمائة كنيته عبد الغفور بن افغان بن محمد الحجي الكروسي البزازي وكان قد كتب على ما كتب الامام الشيخ الامام ابو الفضل
 الامام محمد تاج الدين قدوة الغر المبين شرف القضاة الى المفاخر عبد الغفور بن افغان الكروسي المتبع المسلمين بطول حوزة
 آمين وكتبه اتم امير الحمد الثاني من شرح التجرى وكتبه على سوادته على سبيل السنين والتمنا من الغفران
 محمد بن عبد الله الامين وعلى ارمه وصحابه المكارمين وعلى الناجين لهم باحسان يوم الدين واقف الغفران من الغفران
 رحمة رب محمد بن يوسف بن علي الغزنوي في ثالث حبيبته سبع وخمسين وخمسمائة بديته جلب عمه المبيد فذلك
 من كتاب المصنف ربه قال فذلك كتاب البيان انما تنوع الى بين بالبدواني بين بخيرة فابيع ما يذو من كفر وميل الى كفر
 وبين نزول ان لا يواخذ الله بها صاحبها فاني كفر في السنين على امر في مستقبل ما يبيع نفسه او يملكها عليه وهي السنين
 التي نض الله بها سورة الانع والنع على ثمة الغرب احد ما يبيع في البر والهمس على فضل السلام وذكر المصنف والتمنا في كتاب

فإن الحنث وهو اليمين على فعل المعاصي وترك الطاعات بقوله على الله يمين من حلف أن لا يطيع الله طاعة ومن حلف أن لا يعصيه
 فقد عصى والثالث ما يجزئ فيه بين البر والحنث وهو اليمين على الأفعال المباعدة لقوله من حلف على يمين خراسي غير ما جاز
 فليتأت البدي هو خبره يكفر عن عيونه وأما اليمين التي لا تكفر فهي اليمين على امر في الماضي يتبعه فيه الكذب هي اليمين الغموس
 وقال الشافعي تجزئ فيها الكفر لأن الكفارة شرعت لرفع الذنب والذنب الغموس أكثر من الذنب في العقوبة فكانت الكفارة
 عليها من ذلك فمما عظم من الكبائر ليس فيه الكفارة لا شره ولا بد وعقوبة الوالد بين والفرار من الزحف وليس
 يغير من اليمين الفاجرة التي يقطع بها مال امر مسلم نفس على أنه لا كفارة فيها ولا أنه لا يتصور وجوده فلا يجب أن يجازى بالعقوبة
 تخفيف الریش الويسع وأنه لا يجوز عقلا ونظرا إياه على أنه لا يتصور وجوده لأن الكفارة كما هي سائرة للذنب سيرة الذنب
 ولا ذنب لا يتصور لأن الذنب نفع بالتوبة القولية مع التوبة المحلوبة بالتوبة هو التوبة القولية مع التوبة ففقدت بنا
 أن لا تجزئ الكفارة في اليمين المعقودة إلا ما عدها عندنا من بعض وبعض الواو ثم لا يكون دارا به هنا لأنه ليس بمعنى من كل
 وجه لأن الذنب ثم ذنب الحنث وهذا ذنب الكفر ثبت ووجهه والرفع للادول لا يكون رافعا لا على القول الكفارة ثم
 رافع ذنب الحنث والحنث بهذا لا يتصور فلا يتصور فيه وأما التي نرجوان لا يوافقها عندنا صحتها فهي الغموس من حلف على
 شيء على طعن أنه كذلك وأنه بخلافه وقال الشافعي الغموس اليمين التي لا يتعهد الحالف سوا كان في الماضي أو في المستقبل
 كذا في الغموس هو الحال من الفائق والماضي والمطلوب من اليمين أنها هي البر وأنه لا يتصور الماضي فقد حلفت اليمين عن الماضي
 فثبتت لغوا وهذا الغموس من جهة الغفر في أحكام الدنيا دون العقبى والمواخذه المطلقة تنصرف إلى المواخذه
 العقبى وإنما قال نرجوان لا يوافقها لأن فعل الله على عدم المواخذه لأن الله تعالى لم يغفر الله ما رآه من هذا التفسير
 راسي واجتماعه وأنه ليس بغير قطعي على كون اليمين لغوا فلهذا لم يقطع القول بعدم المواخذه وأما اليمين غير قطعية خبرنا بشرط
 كالحلف بطلان والصدق فما يكون على امر في المستقبل فهو تحقيق وما يكون على امر في الماضي والامر كقوله وهو تخيير لأن التحقيق بالشيء
 التحقيق تخيير وتحقيق كالأمر تحقيق شيئا مستحيل الكون أو عدمه ما تحقق وإنما تحقق شيئا معدوم مرفق بوجوه وأما كل ما يعلم
 فلهذا ذلك أول ما يعلم وقد كلف الحلف بالصدق عليه باليمين على كل شيء ولو حلف لا بكل ما صدق فلهذا على رؤوس البقر

وبقدر غنى الحقيقة عند صاحبها على رؤس الغنى وهذا الخلف عرف زمان فان من الحقيقة كان يباع النعمان
 من الاراس في السوق وكل في بينهما ما كان يباع الاراس الغنى في السوق فاقى كل واحد حسب ما يرى زمان
 وفيه في كماله جارة ولو استاجر محالا لم يكن عليه غير هذا الجرة في زمانه وقال لا اجر له لان محله محصية فكذا محصية
 في شربها لا في حملها ولو كان في حملها انما يكون لو تيسر سببا للشرب ولم يفسد لانه يفضل بفضل فيه فلا يكون محصية
 وقال محمد ابتليت بسنة ميت مات من المشركين فاستاجر واداه من محله الى بلدة اخرى قال ابو يوسف لا اجر له لان
 حاجة الميت فاشتبك الميت الى بلدة اخرى بخلاف محله الى المقبرة حيث يجب له اجر لان الحاجة ماسة لرفع الاواني
 النكان المحال ليعلم انه حيفه فلا اجر له وان لم يعلم فلا اجر له لان محله الى المقبرة وسحق الاجر فلو لم يحن بهما انما لا يكون
 محصية وانما لا تفتى بدون العلم ويكره مسلم ان يواجر نفسه من كافر للمحبة لان فيه صورة ذل للمسلم ان يذل
 بكذا وفي الخبر ولو كان فيه حيفه فل كان حراما فاذا كان شبهة ذل كان مكره ولا يجوز ان يفعل واذا استاجر من
 مسلم او ذمى بقعة يصلي فيها لم يكره لانه محصية وذكر في الاصل اذا كان في المسلم جارة قال ابو بكر الرازي كان هذا في
 لان البلاء كانت لهم فاستأجر عليهم وكانوا يمتنعون من اعداء الكنائس الامصار دون السواد واما اليوم
 والامصار لمسلمين فيمتنعون من اعداء الكنائس لقوله صلحهم لا اخصار ولا كنيسة في الاسلام وانما يقرون على دفع الصلح
 من غيرهم ولو استأجر مسلم من مسلم يمتنعون عليه لم يكره لانه لا يميل المنع عن الصورة ولا يصح الاجارة عليه الى هنا
 والمفيد شيخ الاسلام شرف الدين ابو حفص عمر بن محمد بن محمد بن الحسين الانصاري كان من كبار الائمة الخفية وعبان
 فقها والامة الخفية وله اليد الباسطة في التذويب والخلاف وكان على حسن طريقة سكننا الاشراف وله تصانيف
 منها المنهاج ذكره يعني في شرح الكفر في آخر كتاب العرف ولولا على صيرفنا ودهاد قال عطفي به نصف درهم فلو ساء
 الاجبة صح هذا العقد فيكون نصف درهم الاجبة بمقابلة النقطة ونصف درهم حبة بمقابلة الفلوس ولو قال عطفي نصف
 فلوسا ونصفه نصف الاجبة لطل في الكل عند الحقيقة وعند بائع البيع في الفلوس لطل فيما يقابل النقطة واصل العقد
 ان العقد يتكرر بتكرار النقط وعند ما تفصيل ثمن حتى لو قال عطفي نصفه فلوسا واطفي بنصفه نصف الاجبة جاز البيع

بن أحمد بن المنصور الجواليقي النحوي وكان الجواليقي من كبار أهل العلم في اللغة إمام أمير المؤمنين مفتي لامر الله باليمن
بالإمام مصنف كتابه في علم العروض والقوافي كتاباً حسنة وكان مختاراً في بعض المسائل النحوية من أرباب غريبته
وشرح أدب الكاتب والشكوك والمعربات في خلافة المتقي سنة تسع وثمانين وثمانمائة ومكلى من أسعد الحكام أبي
المرزوق بن رومي عن أبي منصور الجواليقي أنه قال أصل ليس في هذا الكلام كلمة من كلام الصوفية وكان
الشيخ الحكيم في ذلك ولم يقبل في ذلك الخلل شيئاً فلهذا كان بهذا الكتاب باباً من وقد خففنا على العادة معلقته وبغيره عليه
كتاب الجوهرة لابن دريد قال ابن ذكوان الذي الكرام يكون أصل ليس لا يكون بمعنى ليس فقل الشيخ ولم
إذا كان لا بمعنى ليس يكون أصل لا ليس فلم يؤيد شيئاً وهو ثمانية الشيخ إلى ذكره يا يحيى بن محمد الشيباني خطيب تبريز
ليس لأدب بالمدنية الخطأ مئة ببغداد في زمان أبي العباس الخليفة أحمد استظهر بأحد مصنف الكافي في علم العروض
والقوافي وكتاب أدب القراء ومقال القراءان وشرح المع لابن حنبل وشرح الحاشية والنسب والفضائل
ولجميع الطوائف والمنصورة لابن دريد وسقط الزند للمعري وغير ذلك وكان مفتوياً في سنة أحمد وثمانمائة وتكون
أبي محمد الدمان النحوي وهو ثمانية إلى الشيخ بن عيسى المعروف بالزاني شيخ النجاة في زمانه في خلافة القادر بأحد العلماء
أحمد بن يحيى بن القادر بأحد سنة ثمان وتسعين وثمانين وأما شيخنا الشيخ أبو ثمان وثمانية وهو ابن تسع وثمانين
وكان من كبار أهل العربية متقناً في العلوم من النحو واللغة والكلام على نهج المعتزلة والرافضة عن ابن السراج إلى بكر محمد
بن السكر والي بكر محمد بن الحسن بن ديد الأزدي وهو كان من كبار علماء العربية وكاناً مفيداً في اللغة وأدب العرب
وأشعارهم وقد أخذ الأول من أبي العباس المبرود وتبعته إليه إرشاداً في النحو بعد المبرود وأما سنة ثمان وثمانية مصنف
حسنه كانت الأصول جمع فيها أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه وأنها من أبي حنبل وكان عالم الشعراء والشعر
والعلماء وال تصنيفات منها كتاب الجوهرة في اللغة وكتاب في اشتقاق وكتاب الجمل الكبير وكتاب الجمل الصغير وكتاب الأنوار
وكتاب اللامع وكتاب أدب الكاتب المجتبى وكتاب المتقني وغير ذلك مات سنة ائمة وثمانين وثمانمائة وكان المبرود من أهل
النحو والعربية انتهى إليه بعد أن زنده وهو أخذ من الأمازي في كل علم المبرود بدأ بقراءة كتاب سيبويه على أبي عمرو الجرمي

على ابي عثمان كبر بن محمد المازني روى عن ابن السراج انه قال كان بين ابي العباس المبرور وابي العباس المغيرة
 المناظرة مما لا يخفى به ولكن كان اهل التحصيل يفضلون المبرور على المغيرة ورأيت في ترجمته لابن السراج ان ابا العباس
 تغلبا تغلبت ابا العباس المبرور بكلام قبيح فبلغ المبرور ذلك فانشأ شعر به من عيبه حكايا وهو لا يجزي ابا العباس
 قبيح بلان مني وخواهي مني فلما بلغ قبيحا ذلك لم يستمع منه بعد ذلك في حقه كلمة خبيثة قال الرخايج لما قدم
 المبرور بغداد حبست لاناظره وكنت اقرا على ابي العباس تغلبت فغزمت على ابي عثمان فلما فاحت الحجة بالجنة وطالبني
 بالعدنة والزماني الزامات لم استمر اليها فتبينت فغزمت واسترحمت فغزمت واخذت في طار منته وقال لابن السراج
 كتبنا كثيرة من كبر ابي العباس المغيرة ومما كتبنا نفيس الالة فلما شغل به او يتفقد به وكان السر في عدم الاستفاد
 الكتاب ان ابا العباس لما صنف هذا الكتاب اخضع عنا ابن الراوندي المشهور بفساد الاخفاو والزندقة واداره
 الناس من يد ابن الراوندي وكتبوه منه مكانه فادخله شومنه فلما كان لا يتفقد به مات المبرور في سنة خمس مائة
 وما بين وعامات قال تغلبت المبرور بن السراج شعر دسب المبرور واقضت ايامه وليند بين مع المبرور تغلبت
 من الاداب التي لغت خرابا وهي لغت مستحسنة ماتت تغلبت في سنة اربع وخمسين وثمانين ودفن في مقبرة باب المشجور
 واخذ المازني عن الاسمي عبد الملك بن زكريا صاحب النور واللغة في الملح والاحبار وعلم الناس في الادب وكان ذا عظم
 اللغوة لا يعرف منه شيئا وكان صدوقا في الحديث واخذ عن الاسمي ايضا ابو الفتح السجستاني واما اخذ عن ابي عبيد
 محمد بن الحسن وهو من علم الناس باللغة واحبار العرب انسابها وفرو المازني كتاب سيبويه على ابي الحسن سيبويه
 الا خفش واخذ الله خفش عن سيبويه وهو الطريق الى كتاب سيبويه قال الاخبار في ترجمته الادب كان الحسن سيبويه
 الا خفش فواخذ عن اخذ عنه سيبويه فانه كان الحسن سيبويه واخذ عن سيبويه على ابي الحسن سيبويه فواخذ عنه
 عن ابي الحسن الا خفش وكان من فراعليه ابو عمرو الجرمي ابو عثمان المازني وكانا فقيحين وسبب انهما ان ابا الحسن الا خفش
 ترجم انه يدعى الكتاب تغلب المازني لانه في حسنة ومحمد ومحمد لامل النور ورواه في حسنة كل الحسن فقال له ان تغلب
 عليه فاذا قرأناه عليه انظرناه واشعنا انه سيبويه فلا يمكن ان يدعيه فكان ابو عمرو الجرمي موصيا ابو عثمان المازني معسرا